

و هو من
 الكلام لان الاستعداد في يد على انما هو
 و هو من
 الكلام لان الاستعداد في يد على انما هو
 و هو من
 الكلام لان الاستعداد في يد على انما هو

[illegible]

این کتاب در سال ۱۳۰۴
فراوان تیرید بلده عارفان و نویسندگان

سیدای دهری
و نیک روی بیان
با تو یک کدو روی
در طرح کجوف
براع ارباب حق
میخاید انصاف

ورحمته مصفات يذهب الكلف من وجه القدر العليم صباح تينور من
 زيب قبضه العيتم ونقل مشكوة تفتس من سراج فضله بحيم
 السلطان المعظم وانخا قان المكرم اسد المعارك المعاني في محمد زك
 باد شاه الغازي لازالت رايات سلطنته تفتازنه لايات الفتح والظفر
 وارائه الصابئة مطابقة لجاري القضاء والقدر اللهم كما ديت لني
 النشارة الاولى لي ملكا لا يعني لاحد من بعده انك انت الكريم الوهاب
 كذا لك ازرقه في النشارة الاخرى السعادة القصوى حسن المآب
 انك على كلشي قد يروا لا حاجة بغير قوله لا لا تخيص آه انت تعلم
 ان القيا در منه ان الامور العاتية احوال الواجب والجوهر والعرض
 ومحمولات عليها لا تنما موصوعات لها والوجود والامكان وغيرهما
 ما يثبت عنهما شيئا كذا لك على ما تشاء اليه واسهر ان الكثير نفس الكرم
 المنفصل على تقدير نفى الخواص والصورى عطفين لشي لانه على ذلك
 وحدثات من حيث انها معروفة للهية الاجماعية والكترة وحدثات محض

[illegible]

کلمه منقسمه از او گویند که من و از شش هم بزرگ در چون اعداد که در افراد متوازیه خود مساوی و منقسم نمی شوند از هر دو اعداد متوازیه
 من و منقسم شوند و کم حاصل از او گویند که من و از منقسم شود چون خوب زراعت اندازد بالکند و کم مطلق ل مل هر دو اعداد در منقسمند

محقة كما تحققت انشاء الله تعالى وبهذا يندفع ان هذا التعريف يصدر على
الكلم المطلق والكلم المتصل وكيف فانها تحقق في الجوهري والعرض وعلى
العلم والقدرة وسائر الصفات استتبع فانها توجد في الواجب
والجوهري وبما يجاب عنه بان كونها من الامور العامة لا يقتضي البحث
عنها بجزان لا يتعلق العرض العلمي بالبحث عنها على وجه العموم وتحقق
ان في الامور العامة بحث عن احوال اقسام الموجودات على وجه العموم
اي من حيث شمولها لاقسام الموجودات وتحققها فيها من حيث انفسها
من غير تخصيصها بقسم دون قسم فلا بد منها من تعلق العرض العلمي بالبحث
عنها على وجه العموم بالمعنى الاول فالامور التي تتعلق العرض العلمي بالبحث
عنها على وجه العموم بالمعنى الثاني كالعلم والكبر والحوادث لا يبحث عنها منها
بل في الامور الخاصة كما ان الامور التي لم يتعلق العرض العلمي بالبحث
عنها على وجه العموم بالمعنى الثاني كالعلمية والفقهية ونظائرهما لا يبحث عنها
اصلا لان في الامور الخاصة ولا في الامور العامة واعلم ان جعل هذا التعريف

محقة كما تحققت انشاء الله تعالى وبهذا يندفع ان هذا التعريف يصدر على
الكلم المطلق والكلم المتصل والكيف فانها تحقق في الجواهر والعرض وعلى
العلم والتقدير وسائر الصفات استتبعه فانها توجد في الواجب
والمفهوم للوجود في الحاشية القدسية على شدة التجريد من انفا لما ذكره الحق تعالى
والجواهر وربها يجاب عنه بان كونهها من الامور العامة لا يقتضي ان تبحث
عنها بخلاف ان لا يتعلق العرض العلمي بالبحث عنها على وجه العموم وتحققه
ان في الامور العامة بحث عن احوال اقسام الموجود وعلى وجه العموم
اي من حيث شمولها لا اقسام الموجود وتحققها فيها من حيث انفسها
من غير تخصيصها بقسم دون قسم فلا بد منها من يتعلق العرض العلمي بالبحث
عنها على وجه العموم بالمعنى الاول فالامور التي تتعلق العرض العلمي بالبحث
عنها على وجه العموم بالمعنى الثاني كالعلوم والكليات وما لا يبحث عنها بها
بل في الامور الخاصة كما ان الامور التي لم يتعلق العرض العلمي بالبحث
عنها على وجه العموم بالمعنىين كالمعلوماتية والمفاهيمية ونظائرهما لا يبحث عنها
اصلا لان في الامور الخاصة ولان في الامور العامة واعلم ان جعل هذا التعريف

[illegible]

[illegible]

و انچه كه در اين كتاب است از كلام خداوند عز و جل است و بايد در هر وقت از اين كتاب استفاده نمود و در هر وقت كه در اين كتاب است از كلام خداوند عز و جل است و بايد در هر وقت از اين كتاب استفاده نمود

و انچه كه در اين كتاب است از كلام خداوند عز و جل است و بايد در هر وقت از اين كتاب استفاده نمود و در هر وقت كه در اين كتاب است از كلام خداوند عز و جل است و بايد در هر وقت از اين كتاب استفاده نمود

بل ما يصدق به جمل قوله اى ما من شانه افسر المعلوم بذكر مع ان
معلوم الله معلوم بالفعل ليوافق ما ذكره المص في تقسيم الحكماء
وارادوا بالعلم العلم بوجه ما فالعلم بوجه شمل المعلوم الذي لا كنه
للقوله اما ان لا يكون اقدم العدم على الوجودى نظرا الى
تقدم العدم على الوجود فان عدم الممكن سابق على وجوده بالذات
عند الحكماء وبالزمان عند المتكلمين المسبوقه الاولى عبارة عن الحدوث

و انچه كه در اين كتاب است از كلام خداوند عز و جل است و بايد در هر وقت از اين كتاب استفاده نمود و در هر وقت كه در اين كتاب است از كلام خداوند عز و جل است و بايد در هر وقت از اين كتاب استفاده نمود

و انچه كه در اين كتاب است از كلام خداوند عز و جل است و بايد در هر وقت از اين كتاب استفاده نمود و در هر وقت كه در اين كتاب است از كلام خداوند عز و جل است و بايد در هر وقت از اين كتاب استفاده نمود

و انچه كه در اين كتاب است از كلام خداوند عز و جل است و بايد در هر وقت از اين كتاب استفاده نمود و در هر وقت كه در اين كتاب است از كلام خداوند عز و جل است و بايد در هر وقت از اين كتاب استفاده نمود

پرواز کا رخ و طرز بمسکینی و جیل با قوت

مولى محمد حسين علي الدين
مولى محمد حسين علي الدين
مولى محمد حسين علي الدين
مولى محمد حسين علي الدين
مولى محمد حسين علي الدين

فان یخاورد که بر سر دهنش انداخته بر سر او انداخته

في القسم الاول من كتاب
 على الذبب الثاني لان
 شمول الثاني في القسم
 فكم دونك اى
 لا

بياضه ورمي ان يجرى من قول الزاوي و قوله
 باعتبار ان كل خبر العلوم بايكون ان يعلم ان كل شيء
 بايكون ان يعلم ان كل شيء بايكون ان يعلم ان كل شيء
 الذي في الاقوال في غير سماء ان بايكون عدم حقيقة وجه
 الوجه في غير سماء ان الذي في الاقوال في غير سماء ان
 الوجه في الاقوال في غير سماء ان الذي في الاقوال في غير سماء ان
 الوجه في الاقوال في غير سماء ان الذي في الاقوال في غير سماء ان
 الوجه في الاقوال في غير سماء ان الذي في الاقوال في غير سماء ان

المععدم الممكن وذلك لا يطلق على الموجود ^{فقط} فظهر اه وظهر ايضا ان
الكائن في الاعيان على هذا الذنب اعلم من الموجود واهض من الثنا
تساوله لجمال وعدم تناوله للمععدم الممكن ^{فقط} قوله على الثاني انه لك
لان التحقيق تناول لهما وهو مرادف للثابت ^{فقط} قوله لا يمكن اه اعتبر
امكان العلم يشمل علم الواجب وعلم الممكن فزاد الشارح ولولا اعتبار
يشمل العلم بالواجب والعلم بالمتن ^{فقط} قوله لا يتحقق له اه ان تعلق
قوله بوجه بالثاني فالمراد من المععدم مطلق المععدم وان تعلق بالثاني
فالمراد منه المععدم المطلق الاول ^{شمل} لاشتماله على المععدم المطلق
والمععدم الخارجي والذنبى ووافق تقسيمه فان ظاهره يدل على
مطلق الموجود والثاني البعد عن داخل الاقسام لتعكس الموجود
والمععدم بحسب الذنب الخارج ^{فقط} وانست بتقسيم قيمه فان المتعبر في
موارد التقاسيم الشئ مطلق لا مطلق الشئ لا يقال امكان العلم يتلزم
امكان التحقيق والمععدم المطلق الذي كان عدمه المطلق ضروريا

[illegible]

الحق المعلوم قبله
محققا ان المعلوم
الاطلاق الذي كان
للاشياء في حيزها
التي هي في حيزها
العلوم المعلوم

ضروريا لا يمكن تحقيقه لانا نقول لانهم ان امكان العلم تسلمه امكان
 التحقق فان الحاصل في الدين عند علم الشيء بالوجه هو الوجه ورون
 الشيء فانهم قولوه الا فهو الموجود الذي منى اه فان قيل الصورة الحاصلة
 من الشيء في الدين بوجوده ذنبية وممتازة عن كذا الشيء وعن
 الصورة الحاصلة منه في دين اخر بالهوية الشخصية على ما يشهد به
 سمحت الموجود الذي منى وقد قرر عند سم ان اختلاف الوجود يتلزم
 اختلاف الشخص وان الموضوع من جملة الشخصيات قلنا الصورة
 الحاصلة من حيث انها مكتنفة بالمواضع الذنبية موجودة في النفس
 بوجود يحذف وجودا لوجود الخارجى في ترتيب الاثار من حيث هى
 قطع النظر عن المواضع الذنبية موجودة في الدين بصورتها لوجود
 لا يترتب عليه الاثار فجاز ان يكون شيء واحد وجودا في دنيا ن
 باعتبارين كما سيأتى تحقيقه فالمراد بنا بالوجود الخارجى تشبيل النحو
 الاول من الوجود الذي منى وبوجود الذي منى ما يختص بالنحو الثانى منه

[illegible][illegible][illegible]

ایم افضل محمد معین الدین
نفس کذلک گویا یکی بیلا
افضل نامی در مولوی
ان بگویند شری و احد چو دان افرا
عزیز الرحمن از اناسم استخدا
طایب اعتبارین دانا نیز از اسما
از طایبان اعتبار واحد و نبیا

انما لا ينبغي ان يكون الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره
 بل هو موجود بذاته لا يتوقف على غيره
 والاشياء في الوجود لا يتوقف على الوجود بل على ذاته
 والاشياء في الوجود لا يتوقف على الوجود بل على ذاته

انما لا ينبغي ان يكون الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره
 بل هو موجود بذاته لا يتوقف على غيره
 والاشياء في الوجود لا يتوقف على الوجود بل على ذاته
 والاشياء في الوجود لا يتوقف على الوجود بل على ذاته

وحيثما يظهر لك ان ما ذكره الله ههنا ليس على ما ينبغي مع انه كما تراه
 ناطق الى القول بان مدرك الكليات لنفس ومدرك الجزئيات لحواس
 وهو بطوره ان المدرك ليس الا المثار اليه بانا وانت من الاشياء
 بذاته لا يشترطه قد برهنته وبان الجزئيات اه فان قلت الموجد
 الذي ليس له وجود يترتب عليه الاثار وهذا المعنى يصح على الجزئيات
 كما حصلت في القوى الظاهرة فلا وجه لتقييد القوى بالباطنة قال
 في طبقات الشفاريث ان يكون كل ادراك انما هو اخذ صورة
 المدرك بنحو الانساز فان الادراك ادراك الاشياء ما هي فهو اخذ صورة
 حمرة عن المادة تجريد اما فاحسن ياخذ الصورة عن المادة مع
 ومع وقوع فسبقة فيها وبين المادة واذا زالت تلك النسبة بطل
 الاخذ قلت مدركات الحس الظاهر حال احسانها انما يطبع في الحس
 المشترك والاحساس انما هو له فانه ياخذ الصورة عن المادة حالها عند النظر
 واذا زالت تلك الحالة بطل ذلك الاخذ يحصل الصورة في الحواس

انما لا ينبغي ان يكون الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره
 بل هو موجود بذاته لا يتوقف على غيره
 والاشياء في الوجود لا يتوقف على الوجود بل على ذاته
 والاشياء في الوجود لا يتوقف على الوجود بل على ذاته

انما لا ينبغي ان يكون الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره
 بل هو موجود بذاته لا يتوقف على غيره
 والاشياء في الوجود لا يتوقف على الوجود بل على ذاته
 والاشياء في الوجود لا يتوقف على الوجود بل على ذاته

اى فى الخيال ولكل ان تقول الماد بالهوية بينها وبينه تمنع بها فرض
 الاشتراك على وجه الاجتماع والبدلية وموتية الجزئيات المرسمة فى القوى
 تمنع بها فرض الاشتراك على وجه الاجتماع دون البدلية الا ترى ان
 الحاصلة فى الخيال ينطبق على كل من البعثات العينية على سبيل البدل
 بحيث تجوز العقل ان يكون هى هى وبكذا سائر الصور الخيالية الوهمية
 ينطبق على الافراد العينية والفرعية كما يظهر بالتأمل الصادق وتفصيله
 ان مدارك الحس الظاهر لوجودها فى الخارج ومعارفها للمادة ولو احتجها
 تلحقها بموتية تمنع بها فرض الاشتراك على وجه الاجتماع والبدلية والصورة
 الحاصلة فى الحس الباطن بخصوبها فيه وكونها محجورة عن المادة ومعارضها
 تجريدنا قضايلها بموتية تمنع بها فرض الاشتراك على وجه الاجتماع
 البدلية والصورة الحاصلة فى العقل بخصوبها فيه تلحق لها بموتية تمنع بها
 فرض صدقها على غير ماد لكونها محجورة عن المادة ولو احتجها تجريدا
 كما يمكن فرض اشتراكها على وجه الاجتماع والبدلية وبعد الكليات التى قد عرفت

[illegible]

الاحتمال لذاته **قوله** انظر اه فيه مسامحة لان الاسكان سلب الضرورة
الناشئة عن الذات لا سلب الضرورة الناشئة عنها ضرورة انه
يسامح الوجوب بالغير والامتناع بالغير الا ان يقال سلب الضرورة
الناشئة عن الذات ناشئ عنها بان يجعل السلب محمول
سأله المحمول لكن الخارج عن المحر العقلي هو السلب البسيط
بل ليس بهنا اقتضار فان الاسكان سلب الضرورة التي
هي بالنظر الى الذات وهو تدل على الاستلزام دون الاقتضا
وعلى كل تقدير لا يلزم من سلب المقيد السلب المقيد سيما في تحقيقه في **مطلب**
قوله هو اي لكن لذاته اه المشهور ان الموجود الخارجى ينقسم الى الجوهري **قوله**
والحق ان التقسيم اليهما هو الموجود في نفس الامر مطلقا لان العلوم العدد
والنسب اعراض وليست موجودة في الخارج على ما ذهب اليه
المحققون **والقول** بان عدما من الاعراض من قبيل المسامحة
وتشبيه الامور الذنوية بالامور الحينية وبان الجوهري والمعرض قيد القسم

[illegible]

دا رحمتی

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

بالمصدر وهو الائمة او الموهوم الماخوذ من المشير الى المشار اليه وقد فصله
 ائمة اخرى في محله والثالث تبيين الشيء بحسب بانه بناء او هناك منبذ المعاني بعد
 اشتراكها في انها لا تقتضي كون المشار اليه بالذات محسوسا بالذات ففرق
 بان الاول والثاني لا يجب ان يتعلق او لا بالاجزاء بل ربما يتعلقان
 او لا بالعرض وثمانيا بالاجزاء لانها لا يتعلقان بالمشار اليه او لا الا
 بان يتوجه المشير اليه او لا وكل من الجوهري والعرضي قبل ان يتعلق
 التوجه اليه او لا فكذا ما هو تابع له والثالث يجب ان يتعلق او لا بالاجزاء
 وثمانيا بالعرض فانه وان كان تابعا للتوجه المشير لكن التوجه بان المشار
 اليه بناء او هناك لا يتعلق او لا الا بما له مكان بالذات بهد ان يمتدح ما يتبرعه و
 من ان الاشارة فعل المشير في تحصيل الائمة او لا نفسه وان قابل الاشارة
 احسبته بالذات هو الاجزاء القائمة باحسب من الالوان والسطوح
 لا احسب فانه محسوس بالعرض والالوان والسطوح القائمة به محسوسه
 بالذات وان ما ذكره ائمة مبنيا مناسف بما ذكره في بحث حلول من ان

في قوله على ان يشهد ان
 الائمة هي التي لا تشهد في حيزها
 كقولهم على ان يشهد ان
 الائمة هي التي لا تشهد في حيزها
 كقولهم على ان يشهد ان
 الائمة هي التي لا تشهد في حيزها

على ان يشهد ان
 الائمة هي التي لا تشهد في حيزها
 كقولهم على ان يشهد ان
 الائمة هي التي لا تشهد في حيزها

على ان يشهد ان
 الائمة هي التي لا تشهد في حيزها
 كقولهم على ان يشهد ان
 الائمة هي التي لا تشهد في حيزها

الثالث هو تبيين الشيء بحسب بانه بناء او هناك منبذ المعاني بعد
 اشتراكها في انها لا تقتضي كون المشار اليه بالذات محسوسا بالذات ففرق
 بان الاول والثاني لا يجب ان يتعلق او لا بالاجزاء بل ربما يتعلقان
 او لا بالعرض وثمانيا بالاجزاء لانها لا يتعلقان بالمشار اليه او لا الا
 بان يتوجه المشير اليه او لا وكل من الجوهري والعرضي قبل ان يتعلق
 التوجه اليه او لا فكذا ما هو تابع له والثالث يجب ان يتعلق او لا بالاجزاء
 وثمانيا بالعرض فانه وان كان تابعا للتوجه المشير لكن التوجه بان المشار
 اليه بناء او هناك لا يتعلق او لا الا بما له مكان بالذات بهد ان يمتدح ما يتبرعه و
 من ان الاشارة فعل المشير في تحصيل الائمة او لا نفسه وان قابل الاشارة
 احسبته بالذات هو الاجزاء القائمة باحسب من الالوان والسطوح
 لا احسب فانه محسوس بالعرض والالوان والسطوح القائمة به محسوسه
 بالذات وان ما ذكره ائمة مبنيا مناسف بما ذكره في بحث حلول من ان

في الحقيقة ذلك الشيء ولا يكون التعريف تعريفه بل يكون المعروف هو الشيء
 المأخوذ مع الوصف التعريف تعريفه فعلى تقدير ان يكون تعريفا
 بالكنية بديهيا لا يمكن تعريفه الا تعريفاً تعظيماً فتأمل ولا تغفل
 الوجه اه اورد عليه ان الوجود اذا حصل في النفس من غير
 ثم التفت الى كيفية حصوله عرف بمجود الالتفات انه حصل بغير كسب
 فامى حاجته الى الاستدلال واجيب عنه بانه قد يحصل صورة في النفس
 ولا تليق الى كيفية حصولها وبكده صورة اخرى حتى تكثرت الصورة وتطاولت
 المدة فالتبس على النفس كيفية الحصول في البعض فاحتاجت الى الاستدلال
 وانت حير بان الوجود لو كان نظريا كان تصوره تصورا بالكنية الذي هو
 حده مع تباين بينهما وان كان بديهيا كان تصوره تصورا كنهية الذي هو
 نفس من غير تباين فبعد حصوله في النفس لا يشبهه في بداهته ونظريته فالاول
 ان يقال لا يلزم من حصول الشيء من غير النظر كونه بديهيا فان البديهى
 لا يمكن حصوله بالنظر لا يحصل بغير النظر اورد بما يحصل النظرى بالحدس

في الحقيقة ذلك الشيء ولا يكون التعريف تعريفه بل يكون المعروف هو الشيء
 المأخوذ مع الوصف التعريف تعريفه فعلى تقدير ان يكون تعريفا
 بالكنية بديهيا لا يمكن تعريفه الا تعريفاً تعظيماً فتأمل ولا تغفل
 الوجه اه اورد عليه ان الوجود اذا حصل في النفس من غير
 ثم التفت الى كيفية حصوله عرف بمجود الالتفات انه حصل بغير كسب
 فامى حاجته الى الاستدلال واجيب عنه بانه قد يحصل صورة في النفس
 ولا تليق الى كيفية حصولها وبكده صورة اخرى حتى تكثرت الصورة وتطاولت
 المدة فالتبس على النفس كيفية الحصول في البعض فاحتاجت الى الاستدلال
 وانت حير بان الوجود لو كان نظريا كان تصوره تصورا بالكنية الذي هو
 حده مع تباين بينهما وان كان بديهيا كان تصوره تصورا كنهية الذي هو
 نفس من غير تباين فبعد حصوله في النفس لا يشبهه في بداهته ونظريته فالاول
 ان يقال لا يلزم من حصول الشيء من غير النظر كونه بديهيا فان البديهى
 لا يمكن حصوله بالنظر لا يحصل بغير النظر اورد بما يحصل النظرى بالحدس

٥٤

یرو علیہ اور درجہ اول **فولہ** لان السلب الی اخره اراد بالوجوهی

[illegible]

قوله لا يكون السلب خبره كلفه منه وان كان متعلقا به بالعلم بوجوده العلم لتصور
 فلا يتجه عليه ان بدية التصديق كوجود الشيء لا يستلزم بدية تصور وجوده
 يتجه عليه انه ان اريد بالوجود الوجود الخارجى فالوجود بالمعنى المذكور
 لا يلزم ان يكون موجودا خارجيا وان يدب له الوجود خارجيا كان
 فاسلب موجوده فبني قوله وانه لا يستدعي النسخ بل لا يستدعي الا تصور
 باعتبار ما لا تصور وجودى باعتبار ما فانه ليس فاما اثرنا اليه قوله كما
 ان النسخ فيه ان علم النفس بذاتها علم حضورى فكيفها حاضر عندنا على
 الاجمال بدون الاكتساب تفصيل فى العلم بالكنهه غير لازم كما عرفت
 واذا كان النسخ بل تصور الكل بوجهه لا يستلزم تصور الجزء بوجهه فبديهته
 تصور وجودى بوجهه لا يستلزم بدية تصور الوجود المطلق بوجهه فبديهته
 لان الامر فى المقيد والمطلق ليس كقولهم ليس يلزم ان انت تعلم
 ان الكلام فى الوجود بالمعنى المصدرى الاتراعى فهو كسائر المعانى
 المصدرية لا تخص الا بالاضافات والتقييدات فحققة ليست الا

قوله لا يكون السلب خبره كلفه منه وان كان متعلقا به بالعلم بوجوده العلم لتصور
 فلا يتجه عليه ان بدية التصديق كوجود الشيء لا يستلزم بدية تصور وجوده
 يتجه عليه انه ان اريد بالوجود الوجود الخارجى فالوجود بالمعنى المذكور
 لا يلزم ان يكون موجودا خارجيا وان يدب له الوجود خارجيا كان
 فاسلب موجوده فبني قوله وانه لا يستدعي النسخ بل لا يستدعي الا تصور
 باعتبار ما لا تصور وجودى باعتبار ما فانه ليس فاما اثرنا اليه قوله كما
 ان النسخ فيه ان علم النفس بذاتها علم حضورى فكيفها حاضر عندنا على
 الاجمال بدون الاكتساب تفصيل فى العلم بالكنهه غير لازم كما عرفت
 واذا كان النسخ بل تصور الكل بوجهه لا يستلزم تصور الجزء بوجهه فبديهته
 تصور وجودى بوجهه لا يستلزم بدية تصور الوجود المطلق بوجهه فبديهته
 لان الامر فى المقيد والمطلق ليس كقولهم ليس يلزم ان انت تعلم
 ان الكلام فى الوجود بالمعنى المصدرى الاتراعى فهو كسائر المعانى
 المصدرية لا تخص الا بالاضافات والتقييدات فحققة ليست الا

قوله لا يكون السلب خبره كلفه منه وان كان متعلقا به بالعلم بوجوده العلم لتصور
 فلا يتجه عليه ان بدية التصديق كوجود الشيء لا يستلزم بدية تصور وجوده
 يتجه عليه انه ان اريد بالوجود الوجود الخارجى فالوجود بالمعنى المذكور
 لا يلزم ان يكون موجودا خارجيا وان يدب له الوجود خارجيا كان
 فاسلب موجوده فبني قوله وانه لا يستدعي النسخ بل لا يستدعي الا تصور
 باعتبار ما لا تصور وجودى باعتبار ما فانه ليس فاما اثرنا اليه قوله كما
 ان النسخ فيه ان علم النفس بذاتها علم حضورى فكيفها حاضر عندنا على
 الاجمال بدون الاكتساب تفصيل فى العلم بالكنهه غير لازم كما عرفت
 واذا كان النسخ بل تصور الكل بوجهه لا يستلزم تصور الجزء بوجهه فبديهته
 تصور وجودى بوجهه لا يستلزم بدية تصور الوجود المطلق بوجهه فبديهته
 لان الامر فى المقيد والمطلق ليس كقولهم ليس يلزم ان انت تعلم
 ان الكلام فى الوجود بالمعنى المصدرى الاتراعى فهو كسائر المعانى
 المصدرية لا تخص الا بالاضافات والتقييدات فحققة ليست الا

قوله لا يكون السلب خبره كلفه منه وان كان متعلقا به بالعلم بوجوده العلم لتصور
 فلا يتجه عليه ان بدية التصديق كوجود الشيء لا يستلزم بدية تصور وجوده
 يتجه عليه انه ان اريد بالوجود الوجود الخارجى فالوجود بالمعنى المذكور
 لا يلزم ان يكون موجودا خارجيا وان يدب له الوجود خارجيا كان
 فاسلب موجوده فبني قوله وانه لا يستدعي النسخ بل لا يستدعي الا تصور
 باعتبار ما لا تصور وجودى باعتبار ما فانه ليس فاما اثرنا اليه قوله كما
 ان النسخ فيه ان علم النفس بذاتها علم حضورى فكيفها حاضر عندنا على
 الاجمال بدون الاكتساب تفصيل فى العلم بالكنهه غير لازم كما عرفت
 واذا كان النسخ بل تصور الكل بوجهه لا يستلزم تصور الجزء بوجهه فبديهته
 تصور وجودى بوجهه لا يستلزم بدية تصور الوجود المطلق بوجهه فبديهته
 لان الامر فى المقيد والمطلق ليس كقولهم ليس يلزم ان انت تعلم
 ان الكلام فى الوجود بالمعنى المصدرى الاتراعى فهو كسائر المعانى
 المصدرية لا تخص الا بالاضافات والتقييدات فحققة ليست الا

الا مضمومة وحقائق افراده ليست الا مضمومة فكيف لو كانت مضمومة
 عارضة تحالفتها كانت محمودة لا مستحقة او بالمراسلة والاول
 يستلزم كون الوجود موجودا خارجيا والثاني يستلزم حمل المعنى المصدر
 مواطاة على معروضه وما ظن ان الوجود مقول بالتشكيك على تقدير
 ان يكون افراده حصصا ويكون الوجود المطلق نوعا لها كما هو شأن
 الكل بالنسبة الى الحصة يلزم ان لا يكون مقولا بالتشكيك فان التشكيك
 لا يجري في الذاتيات فليس شئ لان المقول بالتشكيك لا يصح كثر
 من لتحقيق هو الموجود بالنسبة الى افراده لا الوجود بالنسبة الى حصصه
 فافهم في الشئ انما موجود الخ فانتقلت قد اثبت قوم من اهل النظر
 واسطة بين الموجود والمعدم وسموها حالا فلا يكون هذا التصديق بـ
 قلت انهم خصصوا قسم من الموجود او المعدم باسم الحال فانها عند فهم
 لها تحقق يتبعه الغير فالحال التحقيق التبعي تحقق حقيقة في
 موجودة او المعدم منه فاقبل هذا الدليل على بطلان جميع التصورات

في جواب السؤال الاول ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال الثاني ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال الثالث ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال الرابع ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال الخامس ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال السادس ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال السابع ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال الثامن ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال التاسع ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال العاشر ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال الحادي عشر ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال الثاني عشر ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال الثالث عشر ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال الرابع عشر ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال الخامس عشر ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال السادس عشر ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال السابع عشر ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال الثامن عشر ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال التاسع عشر ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال العشرون ان الوجود لا يكون مضموم

في جواب السؤال الاول ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال الثاني ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال الثالث ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال الرابع ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال الخامس ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال السادس ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال السابع ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال الثامن ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال التاسع ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال العاشر ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال الحادي عشر ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال الثاني عشر ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال الثالث عشر ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال الرابع عشر ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال الخامس عشر ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال السادس عشر ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال السابع عشر ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال الثامن عشر ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال التاسع عشر ان الوجود لا يكون مضموم
 في جواب السؤال العشرون ان الوجود لا يكون مضموم

فان التصديق بالتثاني بين كل شي وقضيته ضروري قلنا نحن نشهد
 على يد التوحيد بدياته هذا التصديق بحجيم اجزائه ولا سلم ان التصديق
 الاخر بديته لك مع ان هذا الدليل منسوب الى الامام فهو قائل بديته جميع
 التصورات قلله وكذا يتوقف الخ التاخر كون كل من اثنين غير الاخر
 ويقابلها العينية والاشثية كون الطبعية واوحدتين ويقابلها كون الطبعية
 واوحدية او وحدات فالتميز ليس نفس الاشثية بل تصوره ليس مستلزما
 لتصور ما فبعد التصديق لا يتوقف على تصورات هذه الامور ولا يستلزمها
 نعم يتوقف على تصور مفهوم الشئ الذي روي بين الوجود والعدم والتثاني
 الذي هو متعلق ذلك التصديق فيكون تصورا بما يها قله اي هذا التصديق
 اراد بالتصديق المصدق به اذ التصديق على المذهب المنسوب الى
 الامام والاول بديهي بالمعرض والتثاني بديهي بالذات والتاخر بينهما
 اعتباري فان المعنى الحاصل في الدين من حيث هو مع قطع النظر عن
 الغير معلوم وقضيته من حيث انه صورة حاصلة في الدين علم بتصديق علم

فان التصديق بالتثاني بين كل شي وقضيته ضروري قلنا نحن نشهد
 على يد التوحيد بدياته هذا التصديق بحجيم اجزائه ولا سلم ان التصديق
 الاخر بديته لك مع ان هذا الدليل منسوب الى الامام فهو قائل بديته جميع
 التصورات قلله وكذا يتوقف الخ التاخر كون كل من اثنين غير الاخر
 ويقابلها العينية والاشثية كون الطبعية واوحدتين ويقابلها كون الطبعية
 واوحدية او وحدات فالتميز ليس نفس الاشثية بل تصوره ليس مستلزما
 لتصور ما فبعد التصديق لا يتوقف على تصورات هذه الامور ولا يستلزمها
 نعم يتوقف على تصور مفهوم الشئ الذي روي بين الوجود والعدم والتثاني
 الذي هو متعلق ذلك التصديق فيكون تصورا بما يها قله اي هذا التصديق
 اراد بالتصديق المصدق به اذ التصديق على المذهب المنسوب الى
 الامام والاول بديهي بالمعرض والتثاني بديهي بالذات والتاخر بينهما
 اعتباري فان المعنى الحاصل في الدين من حيث هو مع قطع النظر عن
 الغير معلوم وقضيته من حيث انه صورة حاصلة في الدين علم بتصديق علم

فان التصديق بالتثاني بين كل شي وقضيته ضروري قلنا نحن نشهد
 على يد التوحيد بدياته هذا التصديق بحجيم اجزائه ولا سلم ان التصديق
 الاخر بديته لك مع ان هذا الدليل منسوب الى الامام فهو قائل بديته جميع
 التصورات قلله وكذا يتوقف الخ التاخر كون كل من اثنين غير الاخر
 ويقابلها العينية والاشثية كون الطبعية واوحدتين ويقابلها كون الطبعية
 واوحدية او وحدات فالتميز ليس نفس الاشثية بل تصوره ليس مستلزما
 لتصور ما فبعد التصديق لا يتوقف على تصورات هذه الامور ولا يستلزمها
 نعم يتوقف على تصور مفهوم الشئ الذي روي بين الوجود والعدم والتثاني
 الذي هو متعلق ذلك التصديق فيكون تصورا بما يها قله اي هذا التصديق
 اراد بالتصديق المصدق به اذ التصديق على المذهب المنسوب الى
 الامام والاول بديهي بالمعرض والتثاني بديهي بالذات والتاخر بينهما
 اعتباري فان المعنى الحاصل في الدين من حيث هو مع قطع النظر عن
 الغير معلوم وقضيته من حيث انه صورة حاصلة في الدين علم بتصديق علم

اعلم ان التصديق على نهج الجمهور هو ما سئل عن القضية لكن من
 حيث انها تسمى محال بالنسبة للجمهور ولا يحل في محال والافصال على
 المشهور فانها غير متعلقة بالمفهومية تتعلق بالتصديق يجب ان يكون مستقلا
 كما يشهد به الفطرة السليمة لا يقه معنى القضية ايضا غير متعلقة لاشتمالها
 على نسبة التي هي غير متعلقة لاننا نقول الاستقلال وعدده صفة
 الملاحظة وتختلف باختلافها فاذا لوحظ معنى القضية ملاحظة اجمالية
 كان مستقلا واذا لوحظ ملاحظة تفصيلية كان غير مستقل والتصديق
 انما يتعلق به باعتبار الاول مكنه اني ان يفهم معنى الفعل فان معناه
 معنى اجمالي مستقل بالمفهومية يحل في العقل الى الحد الزمان ونسبة
 الى الفاعل ليس فحاشته ان تستقل بالنظر الى المدلول التصني فدون
 المطابق كلام ظاهري فما لم يقله او تصور احد معاه قد اعلى سبيل التسمية
 والا فكسبية الوجود يستلزم كسبية العدم فانه عبارة عن سلب وجود قال
 الشيخ في تعليقاته ان سلب محال على العدم ولا ينكس قوله مثلا هـ

اعلم ان التصديق على نهج الجمهور هو ما سئل عن القضية لكن من حيث انها تسمى محال بالنسبة للجمهور ولا يحل في محال والافصال على المشهور فانها غير متعلقة بالمفهومية تتعلق بالتصديق يجب ان يكون مستقلا كما يشهد به الفطرة السليمة لا يقه معنى القضية ايضا غير متعلقة لاشتمالها على نسبة التي هي غير متعلقة لاننا نقول الاستقلال وعدده صفة الملاحظة وتختلف باختلافها فاذا لوحظ معنى القضية ملاحظة اجمالية كان مستقلا واذا لوحظ ملاحظة تفصيلية كان غير مستقل والتصديق انما يتعلق به باعتبار الاول مكنه اني ان يفهم معنى الفعل فان معناه معنى اجمالي مستقل بالمفهومية يحل في العقل الى الحد الزمان ونسبة الى الفاعل ليس فحاشته ان تستقل بالنظر الى المدلول التصني فدون المطابق كلام ظاهري فما لم يقله او تصور احد معاه قد اعلى سبيل التسمية والا فكسبية الوجود يستلزم كسبية العدم فانه عبارة عن سلب وجود قال الشيخ في تعليقاته ان سلب محال على العدم ولا ينكس قوله مثلا هـ

اعلم ان التصديق على نهج الجمهور هو ما سئل عن القضية لكن من حيث انها تسمى محال بالنسبة للجمهور ولا يحل في محال والافصال على المشهور فانها غير متعلقة بالمفهومية تتعلق بالتصديق يجب ان يكون مستقلا كما يشهد به الفطرة السليمة لا يقه معنى القضية ايضا غير متعلقة لاشتمالها على نسبة التي هي غير متعلقة لاننا نقول الاستقلال وعدده صفة الملاحظة وتختلف باختلافها فاذا لوحظ معنى القضية ملاحظة اجمالية كان مستقلا واذا لوحظ ملاحظة تفصيلية كان غير مستقل والتصديق انما يتعلق به باعتبار الاول مكنه اني ان يفهم معنى الفعل فان معناه معنى اجمالي مستقل بالمفهومية يحل في العقل الى الحد الزمان ونسبة الى الفاعل ليس فحاشته ان تستقل بالنظر الى المدلول التصني فدون المطابق كلام ظاهري فما لم يقله او تصور احد معاه قد اعلى سبيل التسمية والا فكسبية الوجود يستلزم كسبية العدم فانه عبارة عن سلب وجود قال الشيخ في تعليقاته ان سلب محال على العدم ولا ينكس قوله مثلا هـ

اعلم ان التصديق على نهج الجمهور هو ما سئل عن القضية لكن من حيث انها تسمى محال بالنسبة للجمهور ولا يحل في محال والافصال على المشهور فانها غير متعلقة بالمفهومية تتعلق بالتصديق يجب ان يكون مستقلا كما يشهد به الفطرة السليمة لا يقه معنى القضية ايضا غير متعلقة لاشتمالها على نسبة التي هي غير متعلقة لاننا نقول الاستقلال وعدده صفة الملاحظة وتختلف باختلافها فاذا لوحظ معنى القضية ملاحظة اجمالية كان مستقلا واذا لوحظ ملاحظة تفصيلية كان غير مستقل والتصديق انما يتعلق به باعتبار الاول مكنه اني ان يفهم معنى الفعل فان معناه معنى اجمالي مستقل بالمفهومية يحل في العقل الى الحد الزمان ونسبة الى الفاعل ليس فحاشته ان تستقل بالنظر الى المدلول التصني فدون المطابق كلام ظاهري فما لم يقله او تصور احد معاه قد اعلى سبيل التسمية والا فكسبية الوجود يستلزم كسبية العدم فانه عبارة عن سلب وجود قال الشيخ في تعليقاته ان سلب محال على العدم ولا ينكس قوله مثلا هـ

فاستحسنوا به انما هو ان تصور
 على الاكمال في ان تصور
 والظاهر في ان تصور
 فاستحسنوا به انما هو ان تصور
 على الاكمال في ان تصور
 والظاهر في ان تصور

الحاصل انه يخلف البداهة النظرية باختلاف العلم الاجمالي والتفصيلي
استدل بداهة الصورة العلمية الاجتماعية الكلية البدئية المتعلقة بالقدرة
القائمة بان تصور كل خبر من اجزاء التصديق بدبي على الصورة العلمية
التفصيلية الشخصية المتعلقة بان تصور الوجود بدبي ولكن ان تجعل الصورة التي
يستدل بها صورة شخصية فتقول ان الحكم بدبي حاصل لمن لا يقدر على الكسب وهو
يتوقف على تصور الوجود فهو ايضا بدبي **قوله** انه كفي اه فيه اننا نحكم بالتباني
بينها بالوجه الذي تصورهما وهذا الوجه ليس بخارج لهما لكونها متناهيين
لذا يتبناهما **قوله** والوجود بسيط اه المراد بالبساطة البساطة الدينية
والمراد بالاجزاء اني الدليل الاول الاجزاء الدينية وحاصله التبريد كما جرت
ان يكون خبر الوجود نفس مفهومه من ان لا يكون **قوله** فيكون خبره اه فلا يكون
الكل كلا والخبر خبره اه ايضا يلزم كون الشيء خبر نفسه كونه من الاجزاء الغير
المتناهيين **قوله** اه اي وان لم يحصل عند الاجتماع امر زائد او لم يكن هذا الامر
الزائد وجودا خلا وجوده هناك فالوجود ليس من الاجزاء وحده بل لا مع الامر الزائد

[illegible]

هو المحروفي كان يمين بن جابر الذي هو جزي زبادي الكحل كقولهم بن الكحل بن النعمه وهو ظاهر في اللزوم من حيث ان النعمه هي النعمه في قوله

الزائد عليها وهذا التفسير اولى من تفسير الشاح كلما يخفى غم الامر الزائد اما ان
يكون عارضا لها او معروضا لها او عارضا سببا لمعروض احد او معروضا سببا
لعارض واحد ولا يكون بينهما علاقة في العروض صلا والاحتمال الا في اقرب
النظائر الامر الزائد متبعية اجتماعية والاحتمال الثالث الرابع والخامس بعد
اذ على هذه الاحتمالات يكون التركيب في امر اجنبى والاحتمال الثانى في الر
محشوف لا يتصور حصول العارض قبل حصول المعروض وحده العارض
وتعمد المعروض موضح بالاحتمال الاول اشارة الى الاحتمالات الاخر
وكما انه قال يكون عارضا لها في صورة وسببا من اجتماعها في صورة اخر
كما يدل عليه قوله قدس سره فيكون التركيب في فاعل الوجود او فاعله
فيكون الكل اه اعلم ان عروض الشئ لنفسه على ضربين جائز ومستحيل
فاجائز ان يكون بين الشئ نفسه تغاير اعتبارى كمانى الوجود المطلق
والاسكان العام والكيفية والمفاهيمية فان العارض فيها حصته من المعروض
المستحيل ان لا يكون بينهما تغاير واللازم بينهما هو الضرب المستحيل لانه

الزائد عليها وبه التفسير اولى من تفسير الشارح كما لا يخفى ثم الامر الزائد اما ان
 يكون عارضا لها او معروضا لها او عارضا منها لمعروض واحد او معروضا بها
 لعارض واحد او لا يكون بينهما علاقه المعروض صلا والاحتمال الاول اقرب
 الظاهر الامر الزائديه اجتماعيه والاحتمال الثالث الرابع والخامس المبد
 اذ على هذه الاحتمالات يكون التركيب في امر اجنبى والاحتمال الثانى الرا
 فحش لا يتصور حصول العارض قبل حصول المعروض وحده العارض
 وتعمد المعروض موضح بالاحتمال الاول اشارة الى الاحتمالات الاخر
 وكأنه قال يكون عارضا لها في صورة مسببا اجتماعيا في صورة اخر
 كما يدل عليه قوله قدس سره فيكون التركيب في فاعل الوجود او قابله
 فيكون الكل اه اعلم ان معروض الشئ لنفسه على ضربين جائز ومستحيل
 فاجاز ان يكون بين الشئ ونفسه تغاير اعتبارى كفا في الوجود المطلق
 والاسكان العام والكليه والمفهوميه فان العارض فيها حصته من المعروض
 المستحيل ان لا يكون بينهما تغاير والارام بينهما هو الضرب المستحيل لانه

[illegible]

وان اريد بها ما هو بالذات فاجز ليس تقدم ما على الكمال بحسب الوجود بل بحسب الذات والالكان المركب من جزئين مركبا من اربعة اجزاء قلت مقدم على الكمال بالذات بحسب وجوده ضرورة ان الجزر حيث هو جزر لا يكون معدوما لكن لا بان يكون الوجود قيد الجزر بل يكون شرطاً **نجزر** **يقولنا** الوجود محض اه اي فيلزم حصول الشيء من الاشياء لمحض ان الكلام في الاتصاف بالوجود المطلق والعدم المطلق كما في **قوله** ولا اعرف من الوجود والمراد باعرفية الوجود اعرفيته بالكنة لا بالوجه والا فان قوله ان الوجود ليس اعرفية الوجود قوله لا هو بقوله عدم اعرفيته بل كان هذا الكلام مناقضا لنفسه فان الوجه اعرف من ذي الوجه ولا انه ثبت اعرفية الوجود مع احده لكان سائر القدمات المذكورة في اثبات **بما** **يقولنا** او نحن ان ما ذكره في ابطال الرسم مقدمات حطائية **قوله** فان كل شيء اه قد سبقت بنا اشاره الى ان المقصود استدلال في شئ الاول بل الاول على اطلاق تجديده الوجود انه لو كان جزر من الوجود نفس مفهومة **بما** **لزم** سادته الجزر فكل في المفهوم والمهنية ولا شك في اللزوم فان الضرر

الوجود لا يكون بالذات بل بالذات فاجز ليس تقدم ما على الكمال بحسب الوجود بل بحسب الذات والالكان المركب من جزئين مركبا من اربعة اجزاء قلت مقدم على الكمال بالذات بحسب وجوده ضرورة ان الجزر حيث هو جزر لا يكون معدوما لكن لا بان يكون الوجود قيد الجزر بل يكون شرطاً

الوجود لا يكون بالذات بل بالذات فاجز ليس تقدم ما على الكمال بحسب الوجود بل بحسب الذات والالكان المركب من جزئين مركبا من اربعة اجزاء قلت مقدم على الكمال بالذات بحسب وجوده ضرورة ان الجزر حيث هو جزر لا يكون معدوما لكن لا بان يكون الوجود قيد الجزر بل يكون شرطاً

الوجود لا يكون بالذات بل بالذات فاجز ليس تقدم ما على الكمال بحسب الوجود بل بحسب الذات والالكان المركب من جزئين مركبا من اربعة اجزاء قلت مقدم على الكمال بالذات بحسب وجوده ضرورة ان الجزر حيث هو جزر لا يكون معدوما لكن لا بان يكون الوجود قيد الجزر بل يكون شرطاً

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام

[illegible][illegible]

لان تحقق الموصوف نفس وجوده فانهم قوله لان الحداه تمثيل
 لاجزاء الدليل على تمايز الجنس والفصل وحاصله ان الدليل
 بنى على تمايز الاجزاء التي بها تحد هذه الاجزاء على المشهور
 منحصره في الجنس والفصل وعلى غير المشهور قد يكون اجزاء
 خارجية تمايزة فلا بد في تمام الدليل من ان ثبت التمايز في الجنس
 والفصل حتى يثبت به تمايز الاجزاء الحدية على المشهور وغير المشهور
 هذا وقد بينا سابقا على ان المقصود من الدليل الدليل السابق عليه
 نفي الاجزاء الخارجية ليحصل منه نفي الاجزاء الحدية بناء على القول الصحيح من
 استدلال التركيب الذمى للتركيب الخارجى قوله فلا يلزم اه الكلام فى
 اقسام الاجزاء بالوجود والعدم لطلوع كل كانت هذه الاجزاء محدودة
 مطلقة يلزم حصول الشئ من الاشياء المحض كما اشارنا اليه قوله وكذا الحال
 كانه اشار الى ان هذا الجواب ليس مختصا بالاجزاء الخارجية حتى يكون هو
 الجواب الاول جوابا واحدا رجحا الى الترديد على موجودات الاجزاء

قوله ان الكلام انما يتناول ما هو مشترك بين الاجزاء
 من حيث الجوهر لا من حيث الصفات الخارجية والداخلية
 لان ما هو مشترك بين الاجزاء من حيث الجوهر هو الذى
 يتناولها من حيث الجوهر لا من حيث الصفات
 الخارجية والداخلية

الدليل على تحقق الموصوف نفس وجوده فانهم قوله لان الحداه تمثيل
 لاجزاء الدليل على تمايز الجنس والفصل وحاصله ان الدليل
 بنى على تمايز الاجزاء التي بها تحد هذه الاجزاء على المشهور
 منحصره في الجنس والفصل وعلى غير المشهور قد يكون اجزاء
 خارجية تمايزة فلا بد في تمام الدليل من ان ثبت التمايز في الجنس
 والفصل حتى يثبت به تمايز الاجزاء الحدية على المشهور وغير المشهور
 هذا وقد بينا سابقا على ان المقصود من الدليل الدليل السابق عليه
 نفي الاجزاء الخارجية ليحصل منه نفي الاجزاء الحدية بناء على القول الصحيح من
 استدلال التركيب الذمى للتركيب الخارجى قوله فلا يلزم اه الكلام فى
 اقسام الاجزاء بالوجود والعدم لطلوع كل كانت هذه الاجزاء محدودة
 مطلقة يلزم حصول الشئ من الاشياء المحض كما اشارنا اليه قوله وكذا الحال
 كانه اشار الى ان هذا الجواب ليس مختصا بالاجزاء الخارجية حتى يكون هو
 الجواب الاول جوابا واحدا رجحا الى الترديد على موجودات الاجزاء

قوله ان الكلام انما يتناول ما هو مشترك بين الاجزاء
 من حيث الجوهر لا من حيث الصفات الخارجية والداخلية
 لان ما هو مشترك بين الاجزاء من حيث الجوهر هو الذى
 يتناولها من حيث الجوهر لا من حيث الصفات
 الخارجية والداخلية

الجواب الاول جوابا واحدا رجحا الى الترديد على موجودات الاجزاء
 الجواب الاول جوابا واحدا رجحا الى الترديد على موجودات الاجزاء
 الجواب الاول جوابا واحدا رجحا الى الترديد على موجودات الاجزاء
 الجواب الاول جوابا واحدا رجحا الى الترديد على موجودات الاجزاء

الحام لبعض
عز ملاصق فاما ان كانت
بكون جزاء انما العلم الخاص بكون
علم الخاص بكون وضع علم الخاص بكون
عكس في الاصل بكون وضع علم الخاص بكون
بدون تحقيق نسبة العلم الخاص بكون
اعرف من العلم الخاص بكون ان علم الخاص
الذي من علم الخاص بكون ان علم الخاص
اعرف من استنادي معلوم
فيلزم العلم

[illegible]

في الخارج كما ليعقل الجسم كونه متصفا بالسواد او البياض فلو لم يكن كنه هذه
الوجه متصفاً بالبدئية لكان المقصود بالعرض مقصوداً بالذات في
لاخطه واحدة متعرف **قوله** لا شك اه فانقلبت تعريف الوجود متع
من جماعة فهو الى كسبته وكان متفرعاً عليها فلا يصح ان يستدل
به عليها قلت لو سلم ذلك فتعريف الشيء يدل على حصوله بالكسب وهو ينافي
البدئية لما عرفت ان البديهي لا يمكن حصوله بالكسب لا يحصل بتغير
وبه ينفع ان **الاعتقاد** بتعريف الوجود لا يدل على كسبه بحسب الواقع
بل بحسب اعتقادهم فانقلبت التراجع في كنه الوجود فاذا فرض كونه ضرورياً
لا يلزم عدم صحته تعريفه بالرسم لمعرفة بعض وجوده قلنا قد سبقتنا الاشارة
الى انه لا يصح ترسيم الشيء بعد تصور كنهه **قوله** فيكون تعريفها اه اعلم
ان التعريف اما حقيقي وبه يحصل التصور ابتداءً او لفظي وبه يحصل
التصور ثانياً والاول ينقسم الى التعريف بحسب الحقيقة وهو ما يحصل بتصور
ما علم وجوده في نفس الامر والى التعريف بحسب الاسم وهو ما يحصل بتصور

[illegible]

فقد علمت ان قال الديلمي ان كل من جرد نفسه عن الدنيا
بالكسب هو كمن جرد نفسه عن الدنيا بالكسب لا بالكسب
الاشفاق في نفسه كمن جرد نفسه عن الدنيا بالكسب
انما في نفسه كمن جرد نفسه عن الدنيا بالكسب
فقد علمت ان قال الديلمي ان كل من جرد نفسه عن الدنيا
بالكسب هو كمن جرد نفسه عن الدنيا بالكسب لا بالكسب
الاشفاق في نفسه كمن جرد نفسه عن الدنيا بالكسب
انما في نفسه كمن جرد نفسه عن الدنيا بالكسب

[illegible]

على ما يشبه التعريف الاسمي للفظ لا يمكن ان يكون التعريف الاسمي للفظ
 على ما يشبه التعريف الاسمي للفظ لا يمكن ان يكون التعريف الاسمي للفظ
 على ما يشبه التعريف الاسمي للفظ لا يمكن ان يكون التعريف الاسمي للفظ
 على ما يشبه التعريف الاسمي للفظ لا يمكن ان يكون التعريف الاسمي للفظ

اى غرض المورف تصوير المورف في المذكر مرة ثالثة مسكاً بان القوم
 علموا تقدم ما الاسمينه على جميع المطالبات به ما لم يفهم معنى اللفظ لا يمكن التصديق
 بوجوده ولا تيمشى طلب حقيقة ولا التصديق بهيته المركبة وهذا انما تم
 اذا كان التعريف اللفظي داخل في مطلب ما وانت تعلم ان التعريف الاسمي
 مطلب ما الاسمينه وبه يفهم معنى اللفظ بالتعريف اللفظي فانه بعد تصوره
 فاذا لم يكن التعريف اللفظي داخل في مطلب ما يتم ذلك لتعجيل
 مع ان من قال انه من المطالبات التصديقه لا ينكر كونه مطلب بالكنز وب
 الى ان ما التصديق فوهم بعض الافاضل الى انه من المطالبات التصديقه
 زعمانه انه يفيد تصور الموضوع له من حيث انه معنى اللفظ وانت خير بانصح
 تعريف اسمياً سميماً ويكون من قبيل البحث اللغوي وتحقيق المعانيه اذا سئل
 من امر بهي فصيل ما الوجود وشلا يقال ما يكون فاعلا او منفعلا فمن شأنه
 ان يحصل منه للسائل حضار معنى الوجود والتفات اليه بين الصور المخرجه
 وان يحصل له التصديق بان لفظ الوجود موضوع لهذا المعنى فاذا تميل

وان كان المطلب في ان لا يكون التعريف الاسمي للفظ
 فاعلم ان المطلب في ان لا يكون التعريف الاسمي للفظ
 فاعلم ان المطلب في ان لا يكون التعريف الاسمي للفظ
 فاعلم ان المطلب في ان لا يكون التعريف الاسمي للفظ

على ما يشبه التعريف الاسمي للفظ لا يمكن ان يكون التعريف الاسمي للفظ
 على ما يشبه التعريف الاسمي للفظ لا يمكن ان يكون التعريف الاسمي للفظ
 على ما يشبه التعريف الاسمي للفظ لا يمكن ان يكون التعريف الاسمي للفظ
 على ما يشبه التعريف الاسمي للفظ لا يمكن ان يكون التعريف الاسمي للفظ

دام الفصل
 في بيان اللفظ
 في بيان اللفظ
 في بيان اللفظ

29

السبب المضاف الى الوجود الثاني من السبب المضاف الى الوجود المضاف الى الشيء المسمى ١٢ وهو مولى ظهور الله

في نفسه على سبيل الحقيقة وعلى الوجود الربطى على سبيل المجاز وكلاهما
 ذلك بان الموضوع له ليس معنى مشتركاً بينهما لان هذا المعنى المكان مستقلاً
 بالمفهومية فهو وجود الشيء في نفسه لا الاعم منه ومن الوجود الربطى وان كان
 غير متعلق بالمفهومية فهو الوجود الربطى لا الاعم منه ومن وجود الشيء في نفسه
 ولا شك ان اطلاق الوجود على وجود الشيء في نفسه على سبيل الحقيقة فكما ان
 اطلاقه على الوجود الربطى على سبيل المجاز لما تقر في موضعه ان اللفظ
 الدائر بين الاشتراك المجازي يحمل على المجازي **فهو** فيكون العلم اه انت
 بالبقا الوجود امر متراعى فلا يمكن ان يعلم الا بالعلم المحصورى وما قيل ان
 علم النفس بذاتها وصفاتها علم محصورى فليس على اطلاقه كما لو خالاه
 ان فرض كون الوجود الخاص معلوماً بالعلم المحصورى فالوجود المطلق
 ليس كذلك لان العلم بذاتيات العلوم بالعلم المحصورى لبعض عرضياته علم
 محصورى ولذلك افرغ خلافه في بساطة النفس وتجربوا مع انها معلومة بالعلم
 المحصورى والتميزية انها حاضرة عند باسن حيث الاجمال دون التفصيل

لا بد من القول في قولنا ان الوجود لا ينفك عن
 الوجود في ذاته لا ينفك عن الوجود في ذاته
 لا بد من القول في قولنا ان الوجود لا ينفك عن
 الوجود في ذاته لا ينفك عن الوجود في ذاته

ليست نتيجة الثبوت للوجود قال الشيخ في البينات الشفاء جمهور الناس
 يتصورون حقيقة الوجود ولا يعرفون البتة انه يجب ان يكون فاعلامه
 نفعلا وانما الى هذه الغاية لم يوضح لي ذلك الا بالقياس فكيف يكون
 حال من يروم ان يعرف الشيء الظاهر ليعتقد له يحتاج الى البيان حتى ثبت
 وجوده باله **قوله** وايضا وجه اخر لا بطلان هذه التعريفات او لكونها لا تعرف
 بالاضحى وحاصله التينة على انها تعريفات للوجود بما هو متأخر عنه في الحصول
 فانه اذا سئل عن هذه الامور ليقطعني بيانها الى الوجود او الى ما يرادفه
قوله اشتراكا مغفويا اه المدعى بحسب الظاهر اشتراك معنى الوجود والمقدر
 الاتساع بين الوجودات والموجودات اشتراكا على وجه الاجتماع و
 بحسب النظر الدقيق اشتراك الوجود الحقيقي واشتراكه شل اشتراك
 المعنى الاتساعي على تقدير ان يكون كلياً وشل اشتراك المعنى بين
 المتعلقات او الظاهر بين المظاهر على تقدير ان يكون جريباً واطمن ان
 المدعى به بيان اطلاق لفظ الوجود على الوجودات بمعنى واحد فعبير

بالقياس فان كان الوجود لا ينفك عن الوجود في ذاته
 لا بد من القول في قولنا ان الوجود لا ينفك عن
 الوجود في ذاته لا ينفك عن الوجود في ذاته
 لا بد من القول في قولنا ان الوجود لا ينفك عن
 الوجود في ذاته لا ينفك عن الوجود في ذاته

الكبرياء في سائر النسخ
 الى ان يكون قوله الامور تعريفات بالاضحى

لا بد من القول في قولنا ان الوجود لا ينفك عن
 الوجود في ذاته لا ينفك عن الوجود في ذاته
 لا بد من القول في قولنا ان الوجود لا ينفك عن
 الوجود في ذاته لا ينفك عن الوجود في ذاته

فبيد اذ المدعى اثبات الاشتراك المعنوي بحسب القاع لا ابطال الاشتراك
 اللفظي كيف صار البحث لغويا وكان من قبيل اثبات التثنية بالقياس
قوله اما على الاول اه تفصيلا ان الوجود لو كان عين الخصوصية
 اذ متحصلا بها كان الغنية واختصاص معلومين او مشكوكين او
 كان عدما معلوما او كانا غير متصورين اصلا فعلى الاول التردد
 في الخصوصية يستلزم التردد في الوجود ضرورة ان الجرم بامرياني
 التردد فيما علم غنية واختصاصه له وعلى الثاني التردد في الخصوصية
 ان لم يستلزم التردد في الوجود من حيث هو لعدم المناقات بين الجرم بام
 وبين التردد فيما يشك غنية واختصاصه لكنه يستلزم من حيث انه عين
 مختص المفروض عدم وقوع التردد في الوجود اصلا وعلى الثالث ثبت اصل
 المدعى يلزم خلاف الغرض وعلى الرابع ثبت اقتناع الجرم مع التردد على كلا
 التقديرين لك ان تقول في بيان اللزوم لا يمكن حصول الجرم بالوجود
 التردد في الخصوصية الابان يمكن فيه فرض الاشتراك بينهما فلو كان للوجود

نبيد ان المدعى اثبات الاشتراك المعنوي بحسب القاع لا ابطال الاشتراك اللفظي كيف صار البحث لغويا وكان من قبيل اثبات التثنية بالقياس قوله اما على الاول اه تفصيلا ان الوجود لو كان عين الخصوصية اذ متحصلا بها كان الغنية واختصاص معلومين او مشكوكين او كان عدما معلوما او كانا غير متصورين اصلا فعلى الاول التردد في الخصوصية يستلزم التردد في الوجود ضرورة ان الجرم بامرياني التردد فيما علم غنية واختصاصه له وعلى الثاني التردد في الخصوصية ان لم يستلزم التردد في الوجود من حيث هو لعدم المناقات بين الجرم بام وبين التردد فيما يشك غنية واختصاصه لكنه يستلزم من حيث انه عين مختص المفروض عدم وقوع التردد في الوجود اصلا وعلى الثالث ثبت اصل المدعى يلزم خلاف الغرض وعلى الرابع ثبت اقتناع الجرم مع التردد على كلا التقديرين لك ان تقول في بيان اللزوم لا يمكن حصول الجرم بالوجود التردد في الخصوصية الابان يمكن فيه فرض الاشتراك بينهما فلو كان للوجود

وام افصله
 لا يمكن حصول الجرم بالوجود التردد في الخصوصية الابان يمكن فيه فرض الاشتراك بينهما فلو كان للوجود

فما لم يتحول له الوجه الثاني الخ بهذا الوجه لاثبات اشتراك الوجود بين الوجود
كما ان الاول لاثبات اشتراك بين الموجودات هما متلازمان ضرورة
انه اذا ثبت بين الوجودات ثبت بين محروقاتها وكذا العكس التقييم
يتصور على اربعة اوجه الاول ان يلاحظ التقسيم والاقسام على التفصيل كما
يقسم الوجود الى وجود الواجب الممكن ووجود الممكن الى وجود الجوهر والعرض
والثاني ان يلاحظ التقسيم والاقسام على الاجمال كما يقسم وجود كل نوع
الى وجودات افراده والثالث ان يلاحظ الاقسام على الاجمال ودون
التقسيم كما يقسم الوجود الى وجودات الاشخاص ووجود الجوهر والعرض الى
وجودات انواعها والرابع عكس الثالث كما يقسم وجود كل نوع
الى وجود الصفات الشخص ولا شك ان اشتراك الوجود بين جميع
الوجودات يحصل بالتقسيم الاول مع انقسام التقسيم الثاني والثالث
ويحصل ايضا بالتقسيم الثالث على الافراد والمذكورين هو الطريق
الاول وفيه نظر لان وجود الكل ليس غير وجودات الافراد على

قوله الثاني الخ هذا الوجه لاثبات اشتراك الوجود بين الوجودات
 كما ان الاول لاثبات اشتراك الوجودات بها ملازمان ضرورة
 انه اذا ثبت بين الوجودات ثبت بين مسمياتها وكذا العكس التقسيم
 يتصور على اربعة اوجه الاول ان يلاحظ التقسيم والاقسام على التفصيل كما
 تقسم الوجود الى وجود واجب الممكن ووجود ممكن الى وجود الجوهر والعرض
 والثاني ان يلاحظ التقسيم والاقسام على الاجمال كما يقسم وجود كل نوع
 الى وجودات افرادها والثالث ان يلاحظ الاقسام على الاجمال ودون
 التقسيم كما يقسم الوجود الى وجودات الاشخاص ووجود الجوهر والعرض الى
 وجودات انواعها والرابع عكس الثالث كما يقسم وجود كل نوع
 الى وجود المصنف والشخص ولا شك ان اشتراك الوجود بين جميع
 الوجودات يحصل بالتقسيم الاول مع انضمام التقسيم الثاني والثالث
 ويحصل ايضا بالتقسيم الثالث على الافراد والمذكورين هو الطريق
 الاول وفيه نظر لان وجود الكل ليس بغير وجودات الافراد على

تفصيله ۱۲ ظهور المبدء

الى اجزائه تقسيم بالعرض لا بالذات **قوله** وقد قيل ان نحو جواب السؤال
المصدر بقوله لا يقال الظاهر انه غير متوجه لان حاصل السؤال الوجود على
تقدير الاشتراك اللفظي تقسيم باعتبار ما وليه سبب لفظ الوجود كما ان العين تقسم لـ
قوله سواء كان ان نحو وسواء كان حقيقة نوعية او حقيقة جنسية وسواء
كان حقيقة ذاتية يجمع الافراد وخصية كمنها او ذاتية لبعضها وعرضية لبعضها
قوله الوجه الثالث اه اورد عليه انه لا حاجة منها الى افتد وجهه العدم
بل على تقدير تعدده بحصيل احتمال خروجه وان يكون الشيء معدوما بعد ان يزير
احتمال المحرر اعذر عنه الشبان طرفي المحرر على تقدير وحدة العدم وتعدد الوجود
المدعوم والوجود الخاص بطول المحرر لا احتمال وجود اخر وعلى تقدير تعدد الوجود
الخاص بالعدم بمنى سبب الوجود بحصيل المحرر لا لا يصح ان يكون الشيء سلبا وان تعلم
اننا نخرج من المحرر غير متصل بالعدم بهذا المعنى الا ترى ان من قال منى العدم غير
منصاف الى الوجود حكيم به والرفير ان الوجود صورة واحدة للعدم متوحد اجمالية
وتفصيلية ونسائط هذا الحكم هو الصورة الاولى فعلى ما ذكره لا يكون المحرر عقليا

المصدر بقوله لا يقال الظاهر انه غير متوجه لان حاصل السؤال الوجود على تقدير الاشتراك اللفظي تقسيم باعتبار ما وليه سبب لفظ الوجود كما ان العين تقسم لـ

تفصيله ۱۲ ظهور المبدء

تفصيله ۱۲ ظهور المبدء

تفصيله ۱۲ ظهور المبدء

معنى العدم الخاص على تقدير ان يكون معنى مضافا الى الوجود بل
 الوجود الخاص هو لا ينافي الوجود والاخر فماد ذكره من معنى العدم مني
 على ما قيل ان معنى العدم الخاص غير مضاف الى الوجود الخاص فانه
 العدم في الدليل بالمعنى الذي يبين معناه عند الجمهور فهو في حكم اقلية
 الاخرى وتختلف تقديره ويصير تقديره اخر ثم يمكن تقدير الدليل بان
 الوجود مقابل العدم ولو كان احدا المتقابلين تسعد الم يحصل التردد
 المحاصر بينهما بان الوجود مناقض العدم والتناقض مفهوم واحد
 فكذا التناقض لا يستلزم وحدة اللازم وحدة المذموم وربما يقرر
 بان وحدة احد المتناقضين يستلزم وحدة الاخر ضرورة ان التناقض
 لا يكون الا بين المفهومين من ابيّن ان العدم معنى واحد فكذا الوجود
 وبانه لو لم يكن احدا متسعدا لبطل المحرر العقل بينهما قلنا ان وجود
 ما يحل المنهين الاول فهو المتشعر من الوجود والثاني ما يطلق عليه فقط
 الوجود ولما كان الاول يستلزم المدعى حمله على المعنى الثاني واجاب

فان ذكره من معنى العدم مني
 ان العدم لا ينافي الوجود
 سلب العدم الخاص هو لا ينافي الوجود
 الوجود الخاص هو لا ينافي الوجود
 العدم في الدليل بالمعنى الذي يبين معناه عند الجمهور فهو في حكم اقلية
 الاخرى وتختلف تقديره ويصير تقديره اخر ثم يمكن تقدير الدليل بان
 الوجود مقابل العدم ولو كان احدا المتقابلين تسعد الم يحصل التردد
 المحاصر بينهما بان الوجود مناقض العدم والتناقض مفهوم واحد
 فكذا التناقض لا يستلزم وحدة اللازم وحدة المذموم وربما يقرر
 بان وحدة احد المتناقضين يستلزم وحدة الاخر ضرورة ان التناقض
 لا يكون الا بين المفهومين من ابيّن ان العدم معنى واحد فكذا الوجود
 وبانه لو لم يكن احدا متسعدا لبطل المحرر العقل بينهما قلنا ان وجود
 ما يحل المنهين الاول فهو المتشعر من الوجود والثاني ما يطلق عليه فقط
 الوجود ولما كان الاول يستلزم المدعى حمله على المعنى الثاني واجاب

والكل من جهة مولوي معين

بأنه لا يمكن أن يكون الشيء واجب الوجود في نفسه لا محالة بل لا بد من وجوده في العقل أو في الخارج أو في كليهما معاً. فلو كان الشيء واجب الوجود في نفسه لا محالة لكان وجوده في العقل أو في الخارج أو في كليهما معاً. فلو كان الشيء واجب الوجود في نفسه لا محالة لكان وجوده في العقل أو في الخارج أو في كليهما معاً.

قوله أو علمه بالضرورة أيضاً ان بين المعلوم والمعلوم والممكن
في السلب في الاعيان بالبين بين الموجود والمعدوم فالعدم أيضاً يشترك
قوله ثم نميز الواجب عن الممكن الخ أي يصدق الواجب الممكن على
شيء واحد باعتبار الوجودين لا يكون قسمته الموجود واليهما قسمته عقلية و
كون الشيء موجود الوجودين ان كان ممثلاً لكن لو قسمته على شيئين
كونها عقلية وسقط الجواب **قوله** وبذرة لسحاقه لعله اراد ان اثبات
المنفي العام للوجود ثم تخصيصه ببعض الموجودات بحيث في نفسه يستغنى
نفي هذا المنفي بالكلية **قوله** فأنقضت اه الاحتمالات العقلية منها تسعة
والدأب بثبوتها وليس المراد لغية الوجود زيادة حمله على الموجود وحلاً
اولياً وانفازاً بل الحمل كما هو المشهور ضرورة انه لا يتصور ان يكون
مفهوم الوجود عين الحقيقة الواجبة او الممكنة بل المراد منها حمله على حلاً
بالذات وحلاً بالعرض والحمل بالذات ان يكون مصداق الحمل
نفس الموضوع من حيث هو وحمل بالعرض ان يكون مصداق الحمل

بأنه لا يمكن أن يكون الشيء واجب الوجود في نفسه لا محالة بل لا بد من وجوده في العقل أو في الخارج أو في كليهما معاً. فلو كان الشيء واجب الوجود في نفسه لا محالة لكان وجوده في العقل أو في الخارج أو في كليهما معاً. فلو كان الشيء واجب الوجود في نفسه لا محالة لكان وجوده في العقل أو في الخارج أو في كليهما معاً.

بأنه لا يمكن أن يكون الشيء واجب الوجود في نفسه لا محالة بل لا بد من وجوده في العقل أو في الخارج أو في كليهما معاً. فلو كان الشيء واجب الوجود في نفسه لا محالة لكان وجوده في العقل أو في الخارج أو في كليهما معاً. فلو كان الشيء واجب الوجود في نفسه لا محالة لكان وجوده في العقل أو في الخارج أو في كليهما معاً.

خارجا عنها وهو اما ان يكون ذات الموضوع مع حقيقته
 مأخوذة فيها كما في حمل الوجود على تقدير كونه زائدا واما ان يكون
 ذات الموضوع مع ملاحظة تبدل المحمول كما في حمل الاوصاف الغنية واما ان
 يكون ذات الموضوع مع ملاحظة امر خارجي له او متعلقين بها كما في حمل الاوصاف
 واما ان يكون ان الموضوع مع ملاحظة امر زائد له مصاحبة لها
 كما في حمل العدييات فمصدق حمل الوجود على تقدير الغنية ذات
 الموضوع من حيث هي على تقدير التسمية ذاته مع حقيقته زائدة عليها
 استنادا الى اجمال حقيقته صيد الاثر وقرب ذلك ما قيل ان محل
 النزاع بالوجود بمعنى مصدر الامر بمحققا بطريق انه لا يلزم من اشتراك
 الموضوع في حقيقته من اشتراكه في اللفظ انما يتحقق عن المص قبل البحث
 من القائلين بالاشتراك اللفظي هم القائلون بالغنية عن المحقق
 الطوسي في التسمية من تسمية على انما الاشتراك المعنوي محل طرفان
 ذلك انظر تفصيل في هذا المعنى في شرح حاشية انه يجوز ان يقع ان يقضيه

ان الموضوع مع ملاحظة تبدل المحمول كما في حمل الاوصاف الغنية واما ان يكون ذات الموضوع مع ملاحظة امر خارجي له او متعلقين بها كما في حمل الاوصاف
 واما ان يكون ان الموضوع مع ملاحظة امر زائد له مصاحبة لها كما في حمل العدييات فمصدق حمل الوجود على تقدير الغنية ذات الموضوع من حيث هي على تقدير التسمية ذاته مع حقيقته زائدة عليها
 استنادا الى اجمال حقيقته صيد الاثر وقرب ذلك ما قيل ان محل النزاع بالوجود بمعنى مصدر الامر بمحققا بطريق انه لا يلزم من اشتراك الموضوع في حقيقته من اشتراكه في اللفظ انما يتحقق عن المص قبل البحث من القائلين بالاشتراك اللفظي هم القائلون بالغنية عن المحقق الطوسي في التسمية من تسمية على انما الاشتراك المعنوي محل طرفان ذلك انظر تفصيل في هذا المعنى في شرح حاشية انه يجوز ان يقع ان يقضيه

ان الموضوع مع ملاحظة تبدل المحمول كما في حمل الاوصاف الغنية واما ان يكون ذات الموضوع مع ملاحظة امر خارجي له او متعلقين بها كما في حمل الاوصاف
 واما ان يكون ان الموضوع مع ملاحظة امر زائد له مصاحبة لها كما في حمل العدييات فمصدق حمل الوجود على تقدير الغنية ذات الموضوع من حيث هي على تقدير التسمية ذاته مع حقيقته زائدة عليها
 استنادا الى اجمال حقيقته صيد الاثر وقرب ذلك ما قيل ان محل النزاع بالوجود بمعنى مصدر الامر بمحققا بطريق انه لا يلزم من اشتراك الموضوع في حقيقته من اشتراكه في اللفظ انما يتحقق عن المص قبل البحث من القائلين بالاشتراك اللفظي هم القائلون بالغنية عن المحقق الطوسي في التسمية من تسمية على انما الاشتراك المعنوي محل طرفان ذلك انظر تفصيل في هذا المعنى في شرح حاشية انه يجوز ان يقع ان يقضيه

قوله الصواب في الاستدلال بالوجود في الماهية
 ان جواب اي جواب احاط بالوجود في الماهية
 ان الماهية حال كونهما مستندة الى الوجود في الماهية
 ان الماهية حال كونهما مستندة الى الوجود في الماهية
 ان الماهية حال كونهما مستندة الى الوجود في الماهية

وهو ظاهر الفساد ضرورة اقتناع خلو الشيء عن كونه ذاتيا وغير ذاتي
 فالصواب في الجواب ان يقال الماهية من حيث هي مستندة لا يلزم
 عند التفصام الوجود اليها اجتماع لتقيضين لان نقض الوجود في مرتبة
 الخارج سلب الوجود في هذه المرتبة لاسلب الوجود في مرتبة الماهية
 بدو سببانك تحقيق المقام وتفصيله انشاء الله تعالى **قوله** وتخصيه
 لا يخفى انه انما يلائم الدليل على التفسير المذكور في شرح التجريد وهو كماله
 الوجود لو كان زائدا فاما ان يقوم بالماهية الموجودة او بالماهية المستندة
 لعدم الوساطة وكلاهما محالان اما الاول فلا مستلزامه ان يكون
 الماهية موجودة قبل وجودها واما الثاني فلانه يلزم اجتماع لتقيضين
 لا يقال الوجود من المقولات الثانية وهي تعرض للمقولات الاولى
 في الذين فيلزم ان يكون الماهية موجودة فيه قبل وجودها لا نقول
 كونه من المقولات الثانية يستدعي كون الذين ظرف العروض لا
 كون الوجود الذي قيد العروض او شرط العرض حتى يلزم

وهو ظاهر الفساد ضرورة اقتناع خلو الشيء عن كونه ذاتيا وغير ذاتي
 فالصواب في الجواب ان يقال الماهية من حيث هي مستندة لا يلزم
 عند التفصام الوجود اليها اجتماع لتقيضين لان نقض الوجود في مرتبة
 الخارج سلب الوجود في هذه المرتبة لاسلب الوجود في مرتبة الماهية
 بدو سببانك تحقيق المقام وتفصيله انشاء الله تعالى **قوله** وتخصيه
 لا يخفى انه انما يلائم الدليل على التفسير المذكور في شرح التجريد وهو كماله
 الوجود لو كان زائدا فاما ان يقوم بالماهية الموجودة او بالماهية المستندة
 لعدم الوساطة وكلاهما محالان اما الاول فلا مستلزامه ان يكون
 الماهية موجودة قبل وجودها واما الثاني فلانه يلزم اجتماع لتقيضين
 لا يقال الوجود من المقولات الثانية وهي تعرض للمقولات الاولى
 في الذين فيلزم ان يكون الماهية موجودة فيه قبل وجودها لا نقول
 كونه من المقولات الثانية يستدعي كون الذين ظرف العروض لا
 كون الوجود الذي قيد العروض او شرط العرض حتى يلزم

هـ

المقولات الاولى بالوجود على الوجود الذي
 المقولات الثانية هي يلزم منه ان يكون
 المقولات الاولى بالوجود على الوجود الذي
 المقولات الثانية هي يلزم منه ان يكون
 المقولات الاولى بالوجود على الوجود الذي
 المقولات الثانية هي يلزم منه ان يكون

يستلزم ثبوت الموصوف الذي هو نفس الوجود فلا يلزم كون الشيء بوجوه
 مرتين ولا تقدم الشيء على نفسه ولا التسلسل بذاتي مرتبة الحمول انا في
 مرتبة المحمل فمطلق ثبوت الشيء يتأخر عن ثبوت المثبت له ولا محذور فيه
 لان الحمول متأخر عن سببه فاقبيل ثبوت المحمل للموضوع معناه العقد
 في الهلية المركبة لاني الهلية البسيطة لان وجود الشيء هو نفس موجوده وليس
 وجوده وجودا في الموضوع بل وجود الموضوع فليس لثبوت للغير فضلا
 ان استدعى ثبوت النسب له قال الشيخ في التعليقات وجود الاعراض في
 انفسها وجودا في موضوعاتها سوى ان المرض الذي هو الوجود لما كان
 مخالفا لها حاجتها الى الوجود حتى يكون موجودا استثناء الوجود عن الوجود
 حتى يكون موجودا لم يصح ان يقال ان وجوده في موضوعه هو وجوده في
 ان للوجود وجودا كما يكون للبياض وجودا بل معنى ان وجوده في
 موضوعه هو نفس وجوده فلا يلزم من ان لا يكون وجوده
 في نفسه وجودا في الموضوع ان لا يكون له وجود في الموضوع

ان الشيء لا يكون له وجودا في نفسه بل وجوده في موضوعه
 ان الشيء لا يكون له وجودا في نفسه بل وجوده في موضوعه
 ان الشيء لا يكون له وجودا في نفسه بل وجوده في موضوعه
 ان الشيء لا يكون له وجودا في نفسه بل وجوده في موضوعه

على ما تقدم من ان الشيء لا يكون له وجودا في نفسه بل وجوده في موضوعه
 على ما تقدم من ان الشيء لا يكون له وجودا في نفسه بل وجوده في موضوعه
 على ما تقدم من ان الشيء لا يكون له وجودا في نفسه بل وجوده في موضوعه
 على ما تقدم من ان الشيء لا يكون له وجودا في نفسه بل وجوده في موضوعه

قول الشيخ في التعليق ان الشيء لا يكون له وجودا في نفسه بل وجوده في موضوعه
 قول الشيخ في التعليق ان الشيء لا يكون له وجودا في نفسه بل وجوده في موضوعه
 قول الشيخ في التعليق ان الشيء لا يكون له وجودا في نفسه بل وجوده في موضوعه
 قول الشيخ في التعليق ان الشيء لا يكون له وجودا في نفسه بل وجوده في موضوعه

ان الشيء لا يكون له وجودا في نفسه بل وجوده في موضوعه

وقد اُجيب بان ثبوت الوجود في كل طرف فرع لوجود الموصوف في هذا
 الطرف فلا يقيد كون احد جانبي طرف الاخر في طرف اخر واعترض عليه بان ثبوت
 الوجود الذي هو في ذهن ن في ذهن اخر فكان فرعاً لوجود في الذهن الاخر
 واحصا حصل ان اتصاف الماهية بالوجود في ذهن زيد في ذهن بكر مثلاً بان يكون
 طرف الاتصاف من بكر طرف الوجود في ذهن زيد فرع الوجود في ذهن
 بكر وبكذا الى غير النهاية ولا يخفى انه قليل الجردوى لان طرف الاتصاف
 ليس من الطرف الوجودي كغير الشيء اذا حصل في ذهن لا يمكن ان يحصل فيه
 بالوجود في ذهن اخر ضرورة ان معنى الوجود هو الحصول المصدرى فاما
 ان جعل طرف اتصاف الماهية بالوجود الملاحظة دون الذهن الخارج كما نقل
 عن بعض المحققين سهلاً الامر لان ثبوت الشيء للشيء في الملاحظة لا يتعدى الاطلا
 ثبت له فانه عبارة عن ملاحظة ثبوت الشيء للشيء قلت بل لا يسهل الامر فان
 الكلام في المطابق بالفتح لا في المطابق بالكسر فاعلم قوله
 لان جميع اه هذا ينبغي على ان العلة الخارجية للمجموع على الكل خبر منه

وقد اجتمع بان ثبوت الوجود في كل طرف فرع الموصوف في هذا
 الطرف فلا يقيد كون احد جانبي طرف الاخر في طرف اخر وتمرش عليه بان ثبوت
 الوجود في الطرفين الذي هو في ذهن ن في ذهن اخر فكان فرع الوجود في ذهن الاخر
 واحاصل ان اتصاف الماتية بالوجود في ذهن زيد في ذهن بكر مثلاً بان يكون
 طرف الاتصاف من بكر طرف الوجود في ذهن زيد فرع الوجود في ذهن
 بكر وبذلك الى غير النهاية ولا يخفى انه قليل الجدي لان طرف الاتصاف
 ليس شأناً لطرف الوجود كيف الشئ او حصل في ذهن لا يمكن ان يحصل فيه
 بالوجود في ذهن اخر ضرورة ان معنى الوجود هو الحصول المصدري فاما
 ان جعل طرف اتصاف الماتية بالوجود والملاحظة دون النظم الخارج كما نقل
 عن بعض المحققين سهل الامر لان ثبوت الشئ في الملاحظة لا يستدعي الاطلا
 اثبتت فانه عبارة عن ملاحظة ثبوت الشئ في الملاحظة قلت بل لا سهل الامر فان
 الكلام في المطابق بالفتح لاني المطابق بالكسر فامل قوله
 لان جميع اه هذا ينبغي على ان العلة الخارجية للمجموع على الكل خبر منه

[illegible][illegible]

من هذا كبره حتى لا يجوز الطلح على الزوج الطلح وان لم يكن مع رضا المرأة من الطلح من غير رضا المرأة لم يجر الطلح

المطلق الذي هو على كل شيء لا يكون له وجود في ذاته بل هو وجود في غيره
 والوجود في غيره هو وجود في المطلق لان المطلق لا يكون له وجود في ذاته
 بل هو وجود في غيره لان المطلق لا يكون له وجود في ذاته بل هو وجود في غيره
 لان المطلق لا يكون له وجود في ذاته بل هو وجود في غيره لان المطلق لا يكون له وجود في ذاته
 بل هو وجود في غيره لان المطلق لا يكون له وجود في ذاته بل هو وجود في غيره

واشباهاها بعضها محمولة عليها نقضها بهذا المحمل كما لا مفهوم وانخرجني و
 الممكن الخاص ونظائرها ولا يتوهم ان عدم عدم من هذا القبيل لان عدم الذي
 هو تقيضه محمول عليه بحمل الذات لان العدمات حصص العدم والمطلق نوع
 لها بل تقيضه ليس محمولا عليه اصلا لان تقيضه هو عدم عدم العدم
 لا العدم الذي هو تقيض الوجود وبذلك يكون كل مرتبة شقيقة تقيضا للمرتبة
 الوترية التي هي فوقها الا يقال ان العدم الذي يضاف اليه العدم في عدم
 العدم هو العدم المطلق الا عمن عدم العدم فكان عدم العدم محمولا على عدم
 عدم العدم الذي هو تقيضه لكنه بهذا الاعتبار سائر عمن نفسه فكان محمولا
 على نفسه ايضا بالعرض فكان من قبيل حمل المعنى الواحد على التقيضين يمكن
 وضع ضابطه كلية ههنا بان كل كل مخرج تقيضه على جميع المفهومات
 ضرورة اتضاع ارتفاع التقيضين ومن حلتها بنفس هذا الكلي فيجب ان يصدق
 هو او تقيضه عليه فان كان سبده مكر النوع فهو محمول على نفسه والافتقار
 محمول عليه اما الاول فلان عروض الشيء للشيء يستلزم عروضا للمشتق منه

المطلق الذي هو على كل شيء لا يكون له وجود في ذاته بل هو وجود في غيره
 والوجود في غيره هو وجود في المطلق لان المطلق لا يكون له وجود في ذاته
 بل هو وجود في غيره لان المطلق لا يكون له وجود في ذاته بل هو وجود في غيره
 لان المطلق لا يكون له وجود في ذاته بل هو وجود في غيره لان المطلق لا يكون له وجود في ذاته
 بل هو وجود في غيره لان المطلق لا يكون له وجود في ذاته بل هو وجود في غيره

والافتقار محمول عليه اما الاول فلان عروض الشيء للشيء يستلزم عروضا للمشتق منه
 المطلق الذي هو على كل شيء لا يكون له وجود في ذاته بل هو وجود في غيره
 والوجود في غيره هو وجود في المطلق لان المطلق لا يكون له وجود في ذاته
 بل هو وجود في غيره لان المطلق لا يكون له وجود في ذاته بل هو وجود في غيره
 لان المطلق لا يكون له وجود في ذاته بل هو وجود في غيره لان المطلق لا يكون له وجود في ذاته
 بل هو وجود في غيره لان المطلق لا يكون له وجود في ذاته بل هو وجود في غيره

المطلق الذي هو على كل شيء لا يكون له وجود في ذاته بل هو وجود في غيره
 والوجود في غيره هو وجود في المطلق لان المطلق لا يكون له وجود في ذاته
 بل هو وجود في غيره لان المطلق لا يكون له وجود في ذاته بل هو وجود في غيره
 لان المطلق لا يكون له وجود في ذاته بل هو وجود في غيره لان المطلق لا يكون له وجود في ذاته
 بل هو وجود في غيره لان المطلق لا يكون له وجود في ذاته بل هو وجود في غيره

[illegible]

لا يصحح حاله على هذا التصدير بل هو
 من قبيل قوله تعالى لا يصحح حاله
 على هذا التصدير بل هو من قبيل
 قوله تعالى لا يصحح حاله على هذا
 التصدير بل هو من قبيل قوله تعالى
 لا يصحح حاله على هذا التصدير بل هو
 من قبيل قوله تعالى لا يصحح حاله
 على هذا التصدير بل هو من قبيل
 قوله تعالى لا يصحح حاله على هذا
 التصدير بل هو من قبيل قوله تعالى
 لا يصحح حاله على هذا التصدير بل هو

وہاں سے قمر تیری ان الہا بہت مقرب تو رہا کہ لا جملہ اللغز ان الفرج سے قمر تیری من الہا بہت عطا بل مرادہ انا لا سکر ان شہسب الہا بہت معقولہ بالکمالہ انقصیا ۱۱ مولوی حسین

[illegible]

قوله انه موجود عليه الخ الظاهر ان الكلام مع تسليم الوجود الذي
 ان يقال كل ما به موجود في الازمان الخارجة عن كنه الوجود الخارجي
 نعم موجود عليه لانه لا يدل على زيادة الوجود الخارجي على الماهية التي
 لا ينفك عنها الوجود الخارجي ذلك ان نقول الماهية من حيث انها موجودة
 في الدين ليست موجودة في الخارج ومن حيث انها موجودة في الخارج
 ليست موجودة في الدين فيكون كل من الوجودين زائدا عليها
 قوله فال بعض الفضل الخ قد جوز بعضهم ان يحل لتعقل
 على التصديق وهو لا يحل عن السكف قوله بل بانما الخ على هذا
 اتقده يستدرك في تعقل الماهية ذلك ان تعقل هذا الوجود ليس
 اى التصور فقط تعقل بالماهية وروى الوجود التصور مع انك تعقل بالوجود
 وروى الماهية فالوجود لا يكون نفس الماهية بالضرورة قوله ولازم
 الخ يعني لانهم ان شئيا من الماهيات لم يحق له بالكنهية التفصيلي والا
 فتصور الماهيات بالكنهية الاجمالي مما لا شك فيه قوله والاظهر الخ
 لا يخفى ان قولنا السواد موجود على هذا القدر لم يكن صحيحا

[illegible]

برای

۵۹۴

في الذهن والثاني حيثية وجوده في نفسه مع أن في المقول الثاني
عدم اعتبار شرطية الوجود الذهني للعروض قيدية للمعروف لا اعتبار
عدمها وما تقررنا ظهر لك أن طرف اتصاف الماتية بالوجود والملاحظة
دون الذهنين الخارج وان لمحتولات الثانية تشل المشتقات
والمبادي وان تقضيا لمعتودة بها كلها ونهايات هذا تفضيل
المقام يستدعي سلطان الكلام **قوله** لوجوده مع ان كان المدعى نفى
غيبه الوجود الحقيقي الذي يحمل الخلاف فنهذه الوجه لا تدل عليه
وان كان نفى نسيته الوجود المصدرى الذي ليس له وجود في الخارج
فهو بريء اولى لا يحتاج الى اتيه فضلا عن الاشد **قوله** الا
يتمسح قد سبق منا تحقيقه ولا باس بان نزيد به بياننا فتقول انظر
الحكي حكيم بان حقيقة الوجود ليست معنى مصدري بل امر اخر والشيء
نسبة مفهوم الشيء وحقيقته باعتبار ونسبة المعبر به والمعبر عنه باعتبار
اخر ثم بعد تدقيق النظر يظهر ان ليس في الخارج شئ الا ذات الشيء

قوله مع ان في المقول الثاني
آه جواب بان المقول الثاني هو الوجود الذهني لا المقول الاول
الذي فيه ثبوت شرطية الوجود الذهني لا المقول الاول الذي فيه ثبوت
عدمها وما تقررنا ظهر لك ان طرف اتصاف الماتية بالوجود والملاحظة
دون الذهنين الخارج وان لمحتولات الثانية تشل المشتقات
والمبادي وان تقضيا لمعتودة بها كلها ونهايات هذا تفضيل
المقام يستدعي سلطان الكلام **قوله** لوجوده مع ان كان المدعى نفى
غيبه الوجود الحقيقي الذي يحمل الخلاف فنهذه الوجه لا تدل عليه
وان كان نفى نسيته الوجود المصدرى الذي ليس له وجود في الخارج
فهو بريء اولى لا يحتاج الى اتيه فضلا عن الاشد **قوله** الا
يتمسح قد سبق منا تحقيقه ولا باس بان نزيد به بياننا فتقول انظر
الحكي حكيم بان حقيقة الوجود ليست معنى مصدري بل امر اخر والشيء
نسبة مفهوم الشيء وحقيقته باعتبار ونسبة المعبر به والمعبر عنه باعتبار
اخر ثم بعد تدقيق النظر يظهر ان ليس في الخارج شئ الا ذات الشيء

الوجود من لوازم الحاجيات لا من مقوماتها لكن الحكم في الاول الذي
 لا ياتيه له غير الالائية يشبه ان يكون لوجود حقيقة اذا كان على حقيقة و
 تلك الصفة هي تاكيد الوجود وليس تاكيد الوجود ووجود المحصل بتاكيد بل هو
 بمعنى اسم لا بغيره بتاكيد الوجود **قوله** قلت اه حاصله ان المراد بالاقضاء
 في تفسير الوجوب الاقضاء التام واقضاء وجودات الممكن بواجبها
 اقضاء ناقص لتقرعه على غير ما ذكر ان تقول وجودات الممكن انما
 حصصا فلا عررض للمطلق الا عررض حصصا فاقضاء الوجود الخاص
 عررض وجود المطلق له يرجع الى قضاء الحقيقة عررض المحصه لها وهو
 سفسطه وان كانت افراد الوجود لمطلق عارض لها فكانت مجردة
 في الخارج فان عررض الوجود بوجوده بالضرورة مع ان المراد بالاقضاء
 منها اقضاء الذات من حيث هي واقضاء الوجودات ليس لك لانها
 تعقبي عررض الوجود لمطلق من حيث انها افراده ثم لا يخفى ان
 هذا السؤال مبني على ظاهر هذا التفسير فانه اذا كان المراد منه اقضاء

لا ياتيه له غير الالائية يشبه ان يكون لوجود حقيقة اذا كان على حقيقة و
 تلك الصفة هي تاكيد الوجود وليس تاكيد الوجود ووجود المحصل بتاكيد بل هو
 بمعنى اسم لا بغيره بتاكيد الوجود **قوله** قلت اه حاصله ان المراد بالاقضاء
 في تفسير الوجوب الاقضاء التام واقضاء وجودات الممكن بواجبها
 اقضاء ناقص لتقرعه على غير ما ذكر ان تقول وجودات الممكن انما
 حصصا فلا عررض للمطلق الا عررض حصصا فاقضاء الوجود الخاص
 عررض وجود المطلق له يرجع الى قضاء الحقيقة عررض المحصه لها وهو
 سفسطه وان كانت افراد الوجود لمطلق عارض لها فكانت مجردة
 في الخارج فان عررض الوجود بوجوده بالضرورة مع ان المراد بالاقضاء
 منها اقضاء الذات من حيث هي واقضاء الوجودات ليس لك لانها
 تعقبي عررض الوجود لمطلق من حيث انها افراده ثم لا يخفى ان
 هذا السؤال مبني على ظاهر هذا التفسير فانه اذا كان المراد منه اقضاء

الوجود من لوازم الحاجيات لا من مقوماتها لكن الحكم في الاول الذي
 لا ياتيه له غير الالائية يشبه ان يكون لوجود حقيقة اذا كان على حقيقة و
 تلك الصفة هي تاكيد الوجود وليس تاكيد الوجود ووجود المحصل بتاكيد بل هو
 بمعنى اسم لا بغيره بتاكيد الوجود **قوله** قلت اه حاصله ان المراد بالاقضاء
 في تفسير الوجوب الاقضاء التام واقضاء وجودات الممكن بواجبها
 اقضاء ناقص لتقرعه على غير ما ذكر ان تقول وجودات الممكن انما
 حصصا فلا عررض للمطلق الا عررض حصصا فاقضاء الوجود الخاص
 عررض وجود المطلق له يرجع الى قضاء الحقيقة عررض المحصه لها وهو
 سفسطه وان كانت افراد الوجود لمطلق عارض لها فكانت مجردة
 في الخارج فان عررض الوجود بوجوده بالضرورة مع ان المراد بالاقضاء
 منها اقضاء الذات من حيث هي واقضاء الوجودات ليس لك لانها
 تعقبي عررض الوجود لمطلق من حيث انها افراده ثم لا يخفى ان
 هذا السؤال مبني على ظاهر هذا التفسير فانه اذا كان المراد منه اقضاء

الوجود من لوازم الحاجيات لا من مقوماتها لكن الحكم في الاول الذي
 لا ياتيه له غير الالائية يشبه ان يكون لوجود حقيقة اذا كان على حقيقة و
 تلك الصفة هي تاكيد الوجود وليس تاكيد الوجود ووجود المحصل بتاكيد بل هو
 بمعنى اسم لا بغيره بتاكيد الوجود **قوله** قلت اه حاصله ان المراد بالاقضاء
 في تفسير الوجوب الاقضاء التام واقضاء وجودات الممكن بواجبها
 اقضاء ناقص لتقرعه على غير ما ذكر ان تقول وجودات الممكن انما
 حصصا فلا عررض للمطلق الا عررض حصصا فاقضاء الوجود الخاص
 عررض وجود المطلق له يرجع الى قضاء الحقيقة عررض المحصه لها وهو
 سفسطه وان كانت افراد الوجود لمطلق عارض لها فكانت مجردة
 في الخارج فان عررض الوجود بوجوده بالضرورة مع ان المراد بالاقضاء
 منها اقضاء الذات من حيث هي واقضاء الوجودات ليس لك لانها
 تعقبي عررض الوجود لمطلق من حيث انها افراده ثم لا يخفى ان
 هذا السؤال مبني على ظاهر هذا التفسير فانه اذا كان المراد منه اقضاء

[illegible]

[illegible][illegible]

الحق و میل دادنی چری بسو کی چری ۱۱۱

لكن قيل ثم بوجه في المحبة كما تشبه به الضرورة في له والامر الثالث اه
الفرق بين هذا التفسير والتفسير الذي يذكره بقوله وقد يقال بعد استراهما
في كون المراد من الحقيقة مصادقت عليه ان المراد من الحقيقة على الاول
الحقيقة التي لا يكون افراد موضوعها موجودة في الخارج وعلى الثاني حقيقة
لا يكون محض افراد موضوعها موجودا في الخارج ولا شك انها عائدان الى الوجه
الاول وقد قرر محض الحقيقين هذا الوجه بكذا لولا الوجود الذهني لم يتحقق هذا
القسم من القضية بمعنى انه لا يكون لا اعتبارا فائدة فيه فيرفع هذا القسم
بالكلية كما انه لا يتحقق قضية يكون حكم فيها على ما هو فرد للموضوع
بحسب ما علم من انما ثلث من الوجود كوجوده للفظي وليس لا اعتبارا فائدة و
لا يخفى انه لا يخلو عن ضرب من الاتساع اولنا في ان يتصور اجمع هذا القسم
من القضية الى القضية الخارجية كما انهم التزموا نفي القضية الذاتية بالكلية لا يقال
يستعمل هذه القضية ويعلم بالضرورة انها معارة للقضية الخارجية وان موضوعها
اعم من موضوعها لانما نقول لهم ان يقولوا المتعارفة والاعية بحسب المفهوم

[illegible]

النفس بساطة الحاصل فيها وليس فيها أمر أن احد بها معلوم و حاصل
 في الدين علم والاخر علم وقائم به لانه الامر القاطم كان نفس لمعلوم لم يوجد
 الاشكال ان كان غيره يلزم ان لا يكون علما لان العلم سبب الانكشاف
 والشئ اذا حصل بنفسه انكشف لاحاطة الى ان يحصل بانوار علم الاشكال
 في كون الشئ الواحد علما ومعلوم بالتحقق المعارة الاعتبارية
 بينها ولا في كونه جوهر او عرضا لان الجوهر باهية اذا وجدت في الخارج
 كانت في موضوع والعرض موجود في الموضوع كما صرح الشيخ
 في الهيات الشفاهل الاشكال انما هو في كون الشئ جوهر او كيفا
 لانها متوحدان تباينان يتحقق صدقهما على شئ واحد وانما قلت في
 حله اذا حصل الشئ في الدين حصل له وصف يحمل ذلك الوصف عليه
 يقال لما هو حاصل في الدين علم وهذا المحمول ليس نفس الموضوع
 الاكان محمولا عليه حال كونه في الخارج ايضا ضرورة ان الذات التي لا يتخلفا
 باختلاف الوجود فهذا يحمل كمال الكتاب على الانسان فاعلمكم بحقيقة

حاصل في الدين علم والاخر علم وقائم به لانه الامر القاطم كان نفس لمعلوم لم يوجد
 الاشكال ان كان غيره يلزم ان لا يكون علما لان العلم سبب الانكشاف
 والشئ اذا حصل بنفسه انكشف لاحاطة الى ان يحصل بانوار علم الاشكال
 في كون الشئ الواحد علما ومعلوم بالتحقق المعارة الاعتبارية
 بينها ولا في كونه جوهر او عرضا لان الجوهر باهية اذا وجدت في الخارج
 كانت في موضوع والعرض موجود في الموضوع كما صرح الشيخ
 في الهيات الشفاهل الاشكال انما هو في كون الشئ جوهر او كيفا
 لانها متوحدان تباينان يتحقق صدقهما على شئ واحد وانما قلت في
 حله اذا حصل الشئ في الدين حصل له وصف يحمل ذلك الوصف عليه
 يقال لما هو حاصل في الدين علم وهذا المحمول ليس نفس الموضوع
 الاكان محمولا عليه حال كونه في الخارج ايضا ضرورة ان الذات التي لا يتخلفا
 باختلاف الوجود فهذا يحمل كمال الكتاب على الانسان فاعلمكم بحقيقة

فاعلمكم بحقيقة
 كمال الكتاب على الانسان
 فاعلمكم بحقيقة

حيث انه مقترن بالحوادث الخارجية والاثاث اعتباره من حيث انه
 مقترن بالحوادث الدينية فالشي من حيث هو معلوم بالذات يحصل
 صورته في الدين موجود في الخارج والدين محاصوله في الخارج نفسه
 وهي الدين بصورته والشي من حيث انه مقترن بالحوادث الخارجية معلوم
 بالحوادث الدينية فالشي من حيث هو معلوم بالذات يحصل
 صورته في الدين موجود في الخارج والدين محاصوله في الخارج نفسه
 وهو الدين عليه والشي المقترن بالحوادث الدينية علم لكونه صورة دينية
 لا اعتبار الاول موجود خارجي لثبوت الاثار الخارجية عليه اتصاف الدين
 اتصافا انضماميا وحصوله في الدين نفسه لا بصورته فالعلم في العلم
 المحصولي متحدان بالذات متغايران بالاعتبار كما انهما في العلم المحصولي متحدان
 واما اعتبار الدين علم المتغايرين في العلم المحصولي بحسب الذات حيث
 قال العلم مجموع المروض والحوادث الدينية فالمعلوم معروف فقط يلزم عليه ان يكون
 حقيقة الحيلة تحقيقية محصلة لما تقر عنه جسم التركيب الحقيقي لا يحصل
 من تركيب المروض من ان المتغايرين في العلم المحصولي بحسب الاعتبار

انما المقترن بالحوادث الخارجية والاثاث اعتباره من حيث انه
 مقترن بالحوادث الدينية فالشي من حيث هو معلوم بالذات يحصل
 صورته في الدين موجود في الخارج والدين محاصوله في الخارج نفسه
 وهي الدين بصورته والشي من حيث انه مقترن بالحوادث الخارجية معلوم
 بالحوادث الدينية فالشي من حيث هو معلوم بالذات يحصل
 صورته في الدين موجود في الخارج والدين محاصوله في الخارج نفسه

انما المقترن بالحوادث الخارجية والاثاث اعتباره من حيث انه
 مقترن بالحوادث الدينية فالشي من حيث هو معلوم بالذات يحصل
 صورته في الدين موجود في الخارج والدين محاصوله في الخارج نفسه
 وهي الدين بصورته والشي من حيث انه مقترن بالحوادث الخارجية معلوم
 بالحوادث الدينية فالشي من حيث هو معلوم بالذات يحصل
 صورته في الدين موجود في الخارج والدين محاصوله في الخارج نفسه

انما المقترن بالحوادث الخارجية والاثاث اعتباره من حيث انه
 مقترن بالحوادث الدينية فالشي من حيث هو معلوم بالذات يحصل
 صورته في الدين موجود في الخارج والدين محاصوله في الخارج نفسه
 وهي الدين بصورته والشي من حيث انه مقترن بالحوادث الخارجية معلوم
 بالحوادث الدينية فالشي من حيث هو معلوم بالذات يحصل
 صورته في الدين موجود في الخارج والدين محاصوله في الخارج نفسه

انما المقترن بالحوادث الخارجية والاثاث اعتباره من حيث انه
 مقترن بالحوادث الدينية فالشي من حيث هو معلوم بالذات يحصل
 صورته في الدين موجود في الخارج والدين محاصوله في الخارج نفسه
 وهي الدين بصورته والشي من حيث انه مقترن بالحوادث الخارجية معلوم
 بالحوادث الدينية فالشي من حيث هو معلوم بالذات يحصل
 صورته في الدين موجود في الخارج والدين محاصوله في الخارج نفسه

